

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٧١

الخميس ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريكين
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد ميشون
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركن

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2019/884)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1937779 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2019/884)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايثانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسيدة حليلة اسماعيل إبراهيم، رئيسة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ والسيد عثمان معلم، المدير التنفيذي لشبكة الصومال لتنمية الشباب.

ينضم السيد ماديرا والسيد معلم إلى هذه الجلسة عبر تقنية التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/884 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

وأود أيضا أن أوجه انتباه الزملاء إلى أن لدينا الكثير لننجزه هذا الصباح وأن لدينا أيضا مشاورات نجريها، ولذلك أرجو من الوفود ومقدمي الإحاطات التفضل بالتقيد بالوقت المخصص.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سوان.

السيد سوان (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. يشرفني أن أقدم تقريرا إلى المجلس اليوم بشأن الحالة في الصومال.

أود أن أبدأ بالاعتراف بالتقدم الهام المحرز في الصومال خلال العقد الماضي. وشمل هذا التقدم بناء المؤسسات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات الأعضاء في الاتحاد، وتحقيق مكاسب عسكرية كبيرة ضد حركة الشباب وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين إدارة القطاع العام. يريد الصوماليون رؤية توطيد هذا التقدم في ٢٠٢٠ بل وجعله تقدما لا رجعة فيه، وكذلك الشركاء والأصدقاء. ويسرني أن أؤكد عددا من الأمثلة على إحراز المزيد من التقدم منذ تقديم تقريري السابق إلى المجلس قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.8601).

لا يزال الصومال على الطريق المؤدي إلى تخفيف عبء الديون مع التقييم الإيجابي لصندوق النقد الدولي والدعم القوي من جانب الدائنين. واعتمدت الحكومة في أيلول/سبتمبر خطة التنمية الوطنية الجديدة التي ستسترشد بها برامج الشركاء الدوليين. حافظت قوات الجيش الوطني الصومالي على سيطرتها على أراض استعادتها من حركة الشباب في وقت سابق من هذا الصيف في منطقة شيبلي السفلى. وعلى الصعيد الدبلوماسي، اجتمع الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو مع نظيره الكيني، الرئيس أوهورو كينياتا، في الأسبوع الماضي وأعلنا عن خطط لتطبيع العلاقات الثنائية التي شابها التوتر منذ شباط/فبراير. ولتعزيز آفاق تحقيق المزيد من التقدم في عام ٢٠٢٠، استضافت الحكومة الصومالية منتدى الشراكة المعني بالصومال يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي حدد الأولويات الحاسمة الأهمية في عام ٢٠٢٠ وحدد أهداف معينة وجدول زمني في إطار من المساءلة المتبادلة اتفق عليه مع الشركاء.

وسيتطلب تحقيق تقدم في جدول الأعمال الطموح لعام ٢٠٢٠ درجة عالية من توافق الآراء السياسي. وسوف يتطلب

الإعلام وحق التنظيم وحق الاجتماع وحق السفر لإشراك أبناء بلدهم الصوماليين في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، أدعو جميع القادة السياسيين إلى التصرف بمسؤولية ونبذ العنف وحماية نزاهة المؤسسات الوطنية.

ويولي الصوماليون أيضا اهتماما وثيقا للمصالحة والعمليات الانتخابية على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد. وتواجه جهود المصالحة في ولاية غالمودوغ الآن تحديات مع احتدام التنافس على تكوين البرلمان. ولا تزال التوترات في جوبالاند الناجمة عن العملية الانتخابية المتنازع عليها في آب/أغسطس تشكل مخاطر نشوب العنف وحدوث انقسامات بين العشائر بل وحدوث تدخل خارجي إن لم تعالج بعناية. ونحث على معالجة تلك الحالات من خلال الحوار والتوافق والواقعية.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع صوماليالاند، نحث السلطات في كل من مقديشو وهرجيسة على التركيز على احتياجات السكان وعلى أن تظل منفتحة إزاء المبادرات الجديدة الرامية إلى تشجيع الحوار. ومع توقع إجراء الانتخابات البرلمانية أيضا في صوماليالاند في عام ٢٠٢٠، بات من المهم أن تُحترم الحريات السياسية وحقوق الإنسان هناك أيضاً.

لقد التزمت الحكومة الاتحادية باعتماد تعديل الدستور الاتحادي بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ويجب على القادة الصوماليين والجهات المعنية الآن مضاعفة جهودهم لاستكمال تلك الوثيقة التأسيسية التي يجب أن تتناول المسائل الرئيسية للنموذج الاتحادي، مثل توزيع السلطات وهيكل الحكومة ومركز العاصمة مقديشو وأن تضمن التمثيل السياسي للمرأة. ويتطلب السلام والاستقرار في الصومال وجود مؤسسات قوية لحماية الحقوق الإنسانية للمواطنين وبناء الثقة في الدولة. وأدعو الحكومة المركزية والولايات الاتحادية الأعضاء إلى التوصل إلى اتفاق بشأن نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية وإنشاء المحكمة الدستورية ولجنة الخدمات القضائية ولجنة حقوق الإنسان. ومن بين

الأمر إجراء حوار والتوصل إلى حلول توفيقية بين الحكومة المركزية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبين شاغلي المناصب الحاليين وأولئك الذين تركوا السلطة وبين قادة النخبة وشيوخ تلك المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والشبابية التي تعبر عن آراء العديد من الصوماليين. وبعد مرور أكثر من سنة بدون تعاون فعال بين الحكومة المركزية والولايات الرئيسية الأعضاء في الاتحاد، أصبح الوضع يشكل عقبة أمام تحسين الأولويات الوطنية الهامة وتحقيقها. على قادة الصومال التصرف بشكل عاجل لكسر الجمود بين الحكومة المركزية والولايات الأعضاء في الاتحاد لصالح الأمة.

يدفع الديناميات السياسية في الصومال بشكل متزايد التركيز على انتخابات عام ٢٠٢٠. وأود أن أشدد على الأهمية الحاسمة لتمرير البرلمان لقانون الانتخابات واعتماد التعديلات على قانون الأحزاب السياسية قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر. أي تأخير في تلك الحدود الزمنية يعرض الجدول الزمني الانتخابي لعام ٢٠٢٠ للخطر. وأثني على الحكومة لتأكيد تخصيص شريحة تمويل أولية لتغطية التكاليف المرتبطة بتسجيل الناخبين. وأود أيضا أن أثني على الحكومة لتعيين فرقة العمل الوطنية المعنية بأمن الانتخابات في أيلول/سبتمبر، والتي يجب الآن أن تبدأ على وجه السرعة في عملها الهام.

وفي حين أن هذا التقدم التقني أمر مشجع، لا بد لي من التأكيد مرة أخرى على ضرورة توصل الصوماليين إلى توافق آراء سياسي واسع النطاق بشأن النظام الانتخابي لعام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، أرحب كثيرا باجتماع أمس بين الرئيس فرماجو والرئيسين السابقين له وأشجع على إجراء المزيد من هذه المشاورات. ومع اقتراب الانتخابات، أدعو السلطات على جميع المستويات الحكومية لكفالة الحفاظ على الحيز السياسي. يجب أن يكون للمواطنين الحق في الكلام والوصول إلى وسائل

في الختام، أثنى على شجاعة ومثابرة القوات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في جهودهما المستمرة لتحسين الأمن في جميع أنحاء البلد. وأشدد على أهمية احترام حقوق الإنسان في جميع جهودنا الجماعية في الصومال. وأكرر التأكيد على أهمية المرأة والشباب والمجتمع المدني بوصفهم شركاء أساسيين في بناء مستقبل الصومال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سوان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس مرة أخرى بشأن الحالة في الصومال. فمخاطبة المجلس تظل شرفاً عظيماً لي. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة، سيدي، لكي أهنئ بلدكم المملكة المتحدة على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

يقف الاتحاد الأفريقي متضامناً مع سكان بلدوين ودولة هيرشيبلي عموماً، الذين قطعت الفيضانات التي حدثت مؤخراً أسباب رزقهم. وقد تضرر عدد كبير من الناس، تشرّد من بينهم ما يقدر بنحو ٢٣١ ٠٠٠ شخص، جراء الفيضانات. وتُفاقم تلك المأساة من آثار انعدام الأمن في بلدوين ومحيطها، مما أجبر عدداً كبيراً من الناس على الهجرة إلى المناطق التي يمكن أن يجدوا فيها المأوى والمساعدة. وفي محاولة للتخفيف من أثر الفيضانات، شهدنا استجابة يقودها الصوماليون تصدت فيها حكومة الصومال الاتحادية وحكومة هيرشيبلي الإقليمية وفردى الصوماليين، بمن فيهم السياسيون وأعضاء المجتمع المدني، للأزمة الإنسانية في هيرشيبلي، ولا سيما في بلدوين.

وبالتعاون مع الشركاء المحليين، ساعدت قوات بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال على أرض الواقع

التشريعات الأخرى ذات الأولوية، أحث البرلمان على التعجيل بالنظر في مشروع قانون الجرائم الجنسية وإقراره.

لا يزال انعدام الأمن يشكل تحدياً كبيراً يعوق إحراز تقدّم في الصومال. وتواصل حركة الشباب شن هجمات إرهابية فتاكة ضد المدنيين والأهداف العسكرية. وبغية منع الهجمات في مقديشو، بدأ الجيش الوطني الصومالي في نيسان/أبريل، وبدعم من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين، عمليات لاستعادة السيطرة على الأراضي من حركة الشباب في منطقة شيبلي السفلى. وفي أعقاب الهجوم السابق الذي شنّه الجيش الوطني الصومالي في آب/أغسطس، نجح الجيش في الصمود في مواقعه على الرغم من تكرار الهجمات المضادة من قبل حركة الشباب. والأمر يستلزم الآن تشكيل قوات إضافية لا لمواصلة تلك الإنجازات فحسب، ولكن أيضاً لدعم الإصلاحات المؤسسية الأخرى الضرورية من أجل تنفيذ خطة نقل المسؤوليات الأمنية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يسير الصومال على الطريق الصحيح للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول أوائل العام القادم. وتتعاون الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على مستوى وزراء المالية لإحراز تقدم نحو ذلك الهدف المشترك. وأرحّب باعتماد الحكومة الاتحادية لخطة التنمية الوطنية الجديدة. فقد تم التشاور بدقة على مضمونها مع الولايات الاتحادية الأعضاء والشركاء الدوليين على حد سواء. وتعهّدت الجهات المانحة بمواءمة برامجها مع الخطة. وعلى الرغم من أن الحكومة والشركاء ظلوا ملتزمين بخطة بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل للشعب، لا يزال الصومال وللأسف متضرراً بشدة من الأزمات الإنسانية. وبفضل قيادة فريق الحكومة الصومالية المعني بالمسائل الإنسانية وسخاء العديد من الشركاء الدوليين، أمكن إتاحة الدعم المنقذ للحياة لمن هم في أمس الحاجة إليه. ونعرب عن تضامننا الثابت مع الصوماليين المتضررين من الأزمات المتكررة.

وينبغي لنا أن نرحب بذلك التطور وأن نواصل جماعياً تشجيع ودعم تلك المبادرات الصومالية والاستفادة من جميع الفرص المتاحة للمساعدة على نزع فتيل التوتر وتعزيز التفاهم.

وفي غلمودوغ، رحبنا بالجهود التي أدت إلى نجاح مؤتمر المصالحة في دوسمريب في أيلول/سبتمبر، والذي ساعد وجود قوات بعثة الاتحاد الأفريقي هناك على تعزيز البيئة المواتية اللازمة لنجاحه. وقد شهدنا توصّل أكثر من ٧٠٠ ممثل من ١١ عشيرة إلى توافق في الآراء بشأن الطرائق الرامية إلى توحيد غلمودوغ. ويمثّل مؤتمر دوسمريب مثلاً لا على التقدم المحرز في العمل السياسي الشامل للجميع فحسب، بل أيضاً على التضامن وتطابق الآراء الإيجابي وتكامل الجهود بين البعثة والجيش الوطني الصومالي، من ناحية، والمدنيين من جهة أخرى، في تقديم الدعم والمساعدة على الدفع قدماً بالعملية السياسية في جميع أنحاء الصومال. ولا بد لنا من مواصلة العمل لضمان تجاوز سوء الفهم الحالي في تلك الولاية الإقليمية واستمرار سير العملية في طريقها. وعلى الرغم من أن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي ستبقي على وجودها في دوسمريب، بموافقة جميع الأطراف، بما في ذلك "أهل السنة والجماعة"، فإننا نتطلع إلى نتيجة سلمية للمرحلة الثانية من العملية السياسية ونحثّ جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تأخير تشكيل إدارة شاملة للجميع في غلمودوغ.

كما نشعر بالتفاؤل إزاء الزخم الذي تحقق من خلال التسوية السلمية للمنازعات بين العشائر بين عشيرتي هيرالي وهورش، وهي مبادرة قادها رئيس الوزراء خيربي في أيلول/سبتمبر. كما بذلت الحكومة الاتحادية جهوداً مماثلة في ولاية جنوب غرب الصومال. وقد شهدنا الحكومة الاتحادية تعمل بالشراكة مع إدارة المنطقة الجنوبية الغربية لإجراء سلسلة من الزيارات التشاورية إلى بايدوا وباي وحدر وباكول ومركا لإشراك القبائل. وقد نتج عن أنشطة التوعية هذه زيادة التقارب فيما

في نقل الأشخاص من المناطق المغمورة بالفيضانات - ولا سيما الضعفاء من كبار السن والنساء والأطفال الصغار - إلى أراض مرتفعة. كما تقدّم قوات بعثة الاتحاد الأفريقي المساعدة إلى الحكومة الإقليمية في إصلاح الطرق والجسور التي تضررت من مياه الفيضانات. وفي حين يوسّع الشركاء في المجال الإنساني نطاق استجابتهم، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. كما ستوزع بعثة الاتحاد الأفريقي قريباً بطانيات وناموسيات وأغطية بلاستيكية على أكثر من ٨٠٠ أسرة مشردة داخل بلدوين. وستستند تلك العملية إلى الرعاية الصحية التي تقدمها بالفعل البعثة والجيش في قطاعات عملياتهما.

عندما قدمت إحاطة إلى هذه الهيئة في بداية هذا العام (انظر S/PV.8440)، وصفتُ ما يعتبره الاتحاد الأفريقي علامات تدعو إلى التفاؤل في الصومال. وفيما تقترب من نهاية عام ٢٠١٩، أود أن أشير إلى أنه ما زالت هناك بوادر أمل تشع من الصومال ومن شعبه. وأود أن أضيف أيضاً أن بوادر الأمل تلك لا تزال هشة وتتطلب منا الاهتمام الجماعي المستمر. وسأسعى في إحاطتي اليوم إلى إبراز بوادر الأمل تلك التي ستقودنا والصومال إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين إذا ما أمكن الحفاظ عليها والاستفادة منها على الوجه الصحيح فيما تقترب من عام ٢٠٢٠.

على الرغم من أن الحكومة الاتحادية ملتزمة بالحفاظ على علاقات التعاون مع الولايات الأعضاء في الاتحاد وتحسينها، فإننا نرى بذل جهود بغية إيجاد حل للعلاقات مع جوبالاند وبونتلانند. وفي الواقع، منذ الإحاطة التي قدمتها في آب/أغسطس (انظر S/PV.8601)، شهدنا اتخاذ الحكومة الاتحادية لخطوات جديدة بالثناء ترمي إلى تحقيق المصالحة وتسوية النزاعات في أرجاء الصومال. وما حدث أمس في "فيلا صوماليا" أمر بالغ الأهمية لمستقبل الانفراج والعمل السياسي الشامل للجميع في البلد. فقد اختار أبرز قادة البلد الاجتماع ومناقشة القضايا.

وفي هذا الصدد، أعادت البعثة تنسيق أعمالها من أجل تحسين دعم الأعمال التحضيرية للانتخابات. ولدينا الآن خلية انتخاب مكرسة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي، والتي قام عنصر الشرطة التابع لها، بالتعاون مع شركاء آخرين، بوضع مشروع مفهوم مشترك للأمن لأغراض تسجيل الناخبين، وهو الآن قيد نظر فرقة العمل الانتخابية.

وعلاوة على ذلك، وبغية التأكد من قيام الاتحاد الأفريقي بتعزيز الدعم الذي يقدمه إلى فرقة العمل الانتخابية المعنية بالأمن، يسعدني أن أبلغكم بأنه، في أعقاب اجتماع عقد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر مع مفوض قوة الشرطة الصومالية، اللواء علي حسن محمد، بصفته رئيس فرقة العمل الانتخابية، ستقدم البعثة المساعدة بغية وضع استراتيجية للاتصالات وقت الانتخابات للأمن العام. وستشكل استراتيجية الاتصالات هذه تمهيدا للدعم المستمر الذي تقدمه البعثة في مجال التوعية بالانتخابات للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، مع التركيز على الاتصالات المقنعة لكفالة وتعميق الثقة في الاستعدادات الأمنية قبل انتخابات ٢٠٢٠-٢٠٢١ وأثنائها وبعدها. كما سيشمل ذلك المشاركة في أنشطة التوعية المستمرة مع الحفارة المجتمعية، مع التركيز على إخطار عامة السكان بسلامتهم وأمنهم في الانتخابات.

ولا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا للسلام والأمن في الصومال، باستهدافها للمدنيين الأبرياء والمرافق الحكومية والموظفين وقوات الأمن والشركاء الدوليين، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي. وبالرغم من قدرة الحركة على زعزعة الاستقرار، فقد لاحظت البعثة انخفاضاً في أنشطتها منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر. وفي تقديرنا أنه ثمة مزيجاً من ثلاثة عوامل يدعم هذه الحقيقة.

أولاً، لا يزال عام ٢٠١٩ يشهد زيادة في عدد الضربات المميتة التي يشنها الشركاء ضد حركة الشباب، ولا سيما تركيز

بين القبائل والحكومة. وخير مثال على ذلك هو حلقة العمل التي تقودها الحكومة للمصالحة المجتمعية التي عقدت مؤخراً بين الشيوخ التقليديين لولاية جنوب غرب في تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق بعملية مراجعة الدستور، فإن وزير الشؤون الدستورية ولجنة الرقابة واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه يواصلون الاجتماع والتشاور والقيام بأعمال التوعية. ومع اقتراب الانتهاء من معظم الأعمال التقنية تقريبا، ستواصل البعثة الدعوة إلى الحوار والمشاركة السياسية تمهيداً مع الالتزامات الواردة في إطار المساءلة المتبادلة لعام ٢٠٢٠، بهدف إنهاء المناقشة واعتماد الدستور الاتحادي بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات، لا يزال الاتحاد الأفريقي يرى التزاماً حقيقياً من جنوب الصومال لتحقيق هذا الإنجاز الرئيسي. ولكن قبل أن أتكلم أكثر عن التقدم المحرز، أود أولاً أن أرحب بإعادة تأكيد التزام السيد محمد فرماجو في أيلول/سبتمبر في الجمعية العامة (انظر A/74/PV.7) بعقد الانتخابات العامة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من أن اعتماد مشروع قانون الانتخابات ومشروع الميثاق السياسي لا يزالان خطوتين مقبلتين حاسمتين، يجب ألا نغفل ما تم تحقيقه بالفعل. فقد أحرز بعض التقدم خلال الأشهر الثلاثة الماضية بشأن استعراض مشروع قانون الانتخابات، مع العمل الجدير بالثناء الذي قامت به اللجنة البرلمانية المخصصة المكونة من ١٥ عضواً لاستكمال المشاورات مع جميع الولايات الاتحادية الأعضاء. وقد شهدنا أيضاً الخطوتين الإيجابيتين الأخيرتين المتمثلتين في تعيين فرقة العمل الانتخابية الوطنية المعنية بالأمن، ووضع مشروع مفهوم مشترك للأمن لأغراض تسجيل الناخبين في إطار القائمة المعتمدة مؤقّتا للمواقع المحتملة لتسجيل الناخبين. وسيواصل الاتحاد الأفريقي العمل مع الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بشأن جميع جوانب الأعمال التحضيرية للانتخابات.

منطقة شبيلي السفلى. ولا تزال البعثة والجيش الوطني الصومالي يسيطران على أودهغلي. وهذه عملية نفذت بالاستفادة من عمليات الإنعاش التي سبق أن قمنا بها في ثلاث بلدات واقعة قرب الجسر في شبيلي السفلى.

وفي إطار توسيع نطاق العمليات العسكرية خلال الفترة الانتقالية، فقد أجرت البعثة، في آب/أغسطس أيضاً، عمليات محددة الأهداف لتعطيل أنشطة حركة الشباب في كوكسوري ودار السلام، وكلاهما في القطاع الثاني للبعثة. وفي الوقت نفسه، قامت البعثة، في ورشيك في أيلول/سبتمبر، وتمشيا مع الاحتياجات الانتقالية، بنقل المسؤوليات الأمنية عن تلك البلدة إلى قوة الشرطة الصومالية. ولا تزال القوة تسيطر على البلدة في الوقت الحاضر، وهذا أمر يجب أن نخطط علماً به.

وحيث إن البعثة تشرع في تنفيذ التزاماتها بموجب الخطة الانتقالية، فستمثل الخطوات التالية في استكمال تعافي ما تبقى من البلدات ذات الأهمية الاستراتيجية في شبيلي السفلى والشروع في تنفيذ معايير أخرى مخصصة للمرحلة الثانية من الخطة. ولهذا الغرض، فإن الانحرافات الحالية أحد العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار. والعامل الآخر هو الحاجة إلى سد الفجوات الحالية فيما يتعلق بتشكيل القوات. هذا عامل محوري في جهودنا المشتركة لتحقيق المهام التي كُلفنا بها في مجالي الدفاع والأمن. ويلزم أن يكون الضغط العسكري على حركة الشباب مستمرا بلا هوادة لكي يحقق النتائج المتوقعة بشكل يُركن إليه. إن تعزيز قدرتنا على جمع وتجهيز المعلومات الاستخباراتية الجيدة الآنية والقابلة للتنفيذ، وقابلية القوات للحركة من أجل إجراء عمليات فعالة وهادفة، وبحيث تشمل عاملي السرعة والمفاجأة اللازمين، وما يقترن بذلك من قدرة على الاحتفاظ بالأراضي المستردة بصورة مستدامة، لم يزل أمراً أساسياً بالنسبة لنا من أجل تحقيق أهدافنا الانتقالية بالطريقة التي وضع خططها وأقرها المجلس، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

الضربات في منطقتي شبيلي السفلى وجوبا السفلى. ويؤدي تأثير تلك الضربات الآن إلى إجبار حركة الشباب على التفرق والاختباء حيث يتعذر تحديدهم بسهولة وعزلهم واستهدافهم.

ثانياً، مع هطول الأمطار الصومالية، وجدت حركة الشباب صعوبة متزايدة في العمل على امتداد عدد من طرق الإمداد الرئيسية. ومن حيث القيمة الحقيقية، فقد حدث انخفاض في الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وكماثن حركة الشباب.

ثالثاً، إن العمليات المتعاقبة والناجحة في البلدات الواقعة قرب الجسور، إلى جانب العمليات المتنقلة للبحث عن أعضاء حركة الشباب واكتشافهم، التي اشتركت في إجرائها قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي، أدت إلى تقهقر الحركة. وقد نجم عن اضطراب حركة الشباب للتنازل عن المزيد من الأراضي في مناطق رئيسية. وعلى الرغم من الانخفاض العام في أنشطة حركة الشباب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإنها تواصل التركيز على مقديشو، على الرغم من تعزيز التدابير الأمنية حالياً في المدينة. وقد شهدنا مثلاً على تركيز حركة الشباب في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر عندما أطلقت الحركة تسع قذائف هاون في منطقة مطار آدم عبد الله الدولي، التي تقع فيها مجموعات البعثة وغيرها من شركاء الأمم المتحدة. وقد أسفر عن هذه الهجمات إصابة ثمانية أشخاص بجراح.

وإذ أنتقل إلى حالة تنفيذ الخطة الانتقالية، يسرني أن أعلن أن بعثة الاتحاد الأفريقي لا تزال تحرز تقدماً ملموساً في تنفيذ العملية الانتقالية، دعماً لقوات الأمن الصومالية. وعلى الرغم من مواجهة التحديات بشأن الركيزة التشغيلية للمرحلة الانتقالية، فقد نجحت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إنجاز بعض المهام الرئيسية في دعم قوات الأمن الصومالية. ويشمل ذلك استعادة الأراضي من حركة الشباب ونقل المسؤولية الأمنية عنها. وفي آب/أغسطس، استعادت البعثة وقوات الأمن الصومالية أودهغلي، وهي ثالث بلدة واقعة قرب الجسر في

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ماديرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إبراهيم.

السيدة إبراهيم (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أخطب مجلس الأمن بشأن عملية إرساء الديمقراطية في الصومال. ومنذ البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري لأعضاء المجلس والمجتمع الدولي على دعمهم للصومال، وخاصة، لمساعدتهم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في جهودها الرامية إلى الاضطلاع بولايتها المتمثلة في إجراء الانتخابات بالاقتراع العام. ومنذ أصبح الصومال دولة مستقلة رسمياً في عام ١٩٦٠، لم تجر انتخابات بالاقتراع العام سوى مرتين في عام ١٩٦٤، ومؤخراً في عام ١٩٦٩. وتوقفت المنابر الأساسية لتعزيز الديمقراطية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والدستور، عندما استولى العسكر على السلطة في عام ١٩٦٩.

وبعد ٢١ عاماً من الإمساك بالسلطة، أزاحت المليشيات العشائرية الحكومة العسكرية في عام ١٩٩١. وانزلق البلد إلى حرب أهلية، لأن تلك الفصائل العشائرية فشلت في التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم السلطة، ولم يعد الاقتراع العام نافذ المفعول لما يزيد عن ٥٠ عاماً.

يبلغ عدد سكان الصومال في الوقت الراهن ١٢ مليون نسمة، تعيش مجموعة كبيرة منهم كمشردين داخلية في المدن الكبرى في جميع الولايات الأعضاء. وبعد عدة عقود من فشل الدولة وغياب الحكومة الفاعلة، اتفق على نموذج عشائري لتقاسم السلطة في نهاية عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧. وفي إطار النموذج العشائري لتقاسم السلطة، مُنح زعماء العشائر ولاية تسمية مرشحين ومندوبين من عشائر كل منهم. وفي النهاية، تمكن الشيوخ من اختيار ٢٧٥ عضواً لمجلس النواب و٥٤ عضواً لمجلس الشيوخ.

ولذلك يلزم المزيد في مسرح العمليات من كتائب الجيش الوطني الصومالي الجيدة التدريب والتجهيز، والتي تدعمها وتكملها عناصر أخرى من قوات الأمن الصومالية. إننا نعترف بمساهمة الشركاء في هذا الصدد بيد أن الحقائق على أرض الواقع تبين بوضوح أنه يلزم توفير المزيد من الدعم ومزيد من الاستجابة الكبيرة.

ويتطلع الاتحاد الأفريقي إلى المؤتمر المقبل لتشكيل القوات، في مقديشو في كانون الأول/ديسمبر، من حيث دعم الاحتياجات الانتقالية. وبالمثل، نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي لإعادة توجيه بعض موظفيه، وما يقدمه من دعم لتمويل التدريب الاتحادي لمجموعة درويش كجزء من جهود تكوين القوات. وبالتوازي مع أنشطتنا التنفيذية على الجبهة العسكرية، تواصل شرطة البعثة دعم تعزيز القدرات المؤسسية لوزارة الأمن الداخلي وولاية هيرشيلي الإقليمية، على سبيل المثال لا الحصر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تؤسفني جدا المقاطعة، ولكنني أتساءل إن كان لي أن أطلب إلى السيد ماديرا أن يهتم ملاحظاته، نظراً لأن هناك اثنين من مقدمي الإحاطات الإعلامية، وتعقب ذلك البيانات التي يدلي بها أعضاء المجلس. وقد طلب الممثل الخاص للأمين العام أن يعقد المجلس مشاورات بعد ذلك.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا لاختتام ملاحظاته.

السيد ماديرا (تكلم بالإنكليزية): ذكرت في مستهل بياني أن هناك بوادر أمل في الصومال ونحن نتطلع إلى عام ٢٠٢٠. واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بنفس نبرة التفاؤل. إن التقارب الأخير بين الصومال وكينيا دليل على الإمكانيات المتوفرة في منطقة القرن الأفريقي. وبلا شك، سيكون للتدابير التي يتفق عليها البلدان أثر إيجابي على كل من البلدان المجاورة الشقيقة.

وسنقوم بتنفيذ قرار تقييم التهديدات الذي اتخذته هذه الهيئة. لقد اتخذت خطوات ملموسة وتسير الأمور بشكل جيد.

المتكامل لدعم الانتخابات، الذراع الذي أنشأته الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لانتخابات الصومال في ٢٠٢٠-٢٠٢١، والاتحاد الأفريقي. وكان هناك أيضا العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية.

ومنذ عام ٢٠١١، اتفق قادة الصومال السياسيين على إجراء انتخابات الصوت الواحد للشخص الواحد كأساس لعملية اختيار القادة، وبديلا لتقاسم السلطة على أساس عشائري. وبالإضافة إلى قرار القادة، تشير النتائج المستمدة من دراسة الجدوى على الصعيد الوطني التي أجرتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، إلى الدعم العام الكبير لإجراء انتخابات تتسم بالنزاهة والمصادقية حيث تمثل حجر الزاوية لبناء مجتمع حيوي في الصومال. وعلاوة على ذلك، فإن الجمهور الصومالي يدعم نظام الصوت الواحد للشخص الواحد حيث يرى أنه الآلية الوحيدة التي يمكن بها أن تستعيد الفئات المهمشة حقوقها في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي.

وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن ٢٠٢٠ هو عام محوري بالنسبة لمواطني الصومال الذين حرموا من حقهم في المشاركة السياسية لمدة ٥٠ عاما. إن انتخابات عام ٢٠٢٠ تمثل معلما بارزا للمجتمع الدولي، الذي ما انفك يستثمر بقوة في الصومال منذ عدة عقود بهدف إحلال الديمقراطية والحكم الرشيد وتعزيزهما. بيد أن ذلك المعلم لن يتحقق إلا عندما يبدي القادة الصوماليون والمجتمع الدولي التزامهم بكفالة إجراء انتخابات وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

وأود أن أكرر التأكيد على أن نموذج تقاسم السلطة بين العشائر قد صُمم أصلاً كتدبير مؤقت لدعم الحكومة الانتقالية للصومال في التحضير لانتخابات البلد وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. ولهذا فقد دُعي إبان جميع اجتماعات القادة السياسيين الصوماليين المختلفة ومنتديات الشراكة إلى إجراء انتخابات وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد وإنهاء

وعلى الرغم من أن هذا النموذج يسر الانتخاب غير المباشر لأعضاء البرلمان والرئيس على المستوى الاتحادي، فإن العملية تضررت بسبب شراء الأصوات على نطاق واسع. وكان هناك قدر كبير من الفساد في العملية، كما كانت مشاركة المرأة محدودة في المجلسين، مع الاستبعاد الكامل للفئات المهمشة وفئات الأقليات.

لقد أنشئت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لأول مرة في عام ٢٠١٥. وبعد إنشائها، بدأ مجلس مفوضي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وضع الأساس المؤسسي لإعداد البلد للانتخابات في ٢٠٢٠-٢٠٢١. وبدأت الأعمال التحضيرية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بوضع خطة استراتيجية تستند إلى المبادئ الدستورية وتتواءم مع خطة التنمية الوطنية والدستور. وتركزت سنوات الإعداد الأربع للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على المجالات التالية.

أولا، بناء قدرات مفوضي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وأمانتها. والجانب الثاني هو التسجيل المؤقت للأحزاب السياسية. وحتى الآن، يتمتع ٥٧ حزبا سياسيا بتسجيل مؤقت. والجانب الثالث هو إنشاء مكاتب ميدانية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في جميع الولايات الاتحادية الأعضاء. والجانب الرابع هو إعداد منهج تثقيف الناخبين، والمواد الداعمة، ورسائل تثقيف الناخبين. خامسا تحديد الهوية، والتحقق من مواقع تسجيل الناخبين المحتملين، واختيار نموذج تسجيل الناخبين. والجانب السادس هو وضع مفهوم العمليات والميزانية لعمليات تسجيل الناخبين. سابعا الإشراف على تشييد مركز تجهيز بيانات اللجنة ومستودعها. والعنصر الثامن هو إعداد جميع القواعد والأنظمة اللازمة لاعتماد القانون الانتخابي.

ولم يكن التقدم الكبير المحرز في التحضير لانتخابات ٢٠٢٠-٢٠٢١ ممكنا لولا دعم الحكومة الاتحادية الصومالية، والولايات الاتحادية الأعضاء، وشركائنا الدوليين، لا سيما الفريق

الدولي لتعزيز إرساء الديمقراطية في الصومال، نعتقد أن الجهود التي بذلها في السنوات الماضية ستضيق ما لم يدعمها حقا إجراء انتخابات وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الصومال في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة إبراهيم على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد معلم.

السيد معلم (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أكون من بين المدعوين لتقديم الإحاطات الإعلامية وأن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي ممثلا للمجتمع المدني في الصومال. اسمي عثمان معلم. وإني رئيس منظمة الجهات الفاعلة غير الرسمية الصومالية والمدير التنفيذي لشبكة تحقيق التنمية لشباب الصومال. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المجلس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة أعضائه بصفتي رئيسا لمنظمة الجهات الفاعلة غير الرسمية الصومالية. كما أود أن أشدد على أهمية هذه الفرصة لتمثيل المجتمع المدني في الصومال. ويعني هذا الكثير بالنسبة للمجتمع المدني، لا لأنه يشجع استيعاب الجميع فحسب، بل أيضا لأنه يعزز الدور الحيوي الذي يؤديه المجتمع المدني الصومالي في إرساء نظام حكم مستقر وتدريب في الصومال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لا للإشارة إلى شواغلنا فحسب، بل للإعراب بقوة عن امتناننا للمجتمع الدولي ومجلس الأمن على التزامهما بدعم الشعب الصومالي وقت الحاجة.

إن الصومال من دون شك عملٌ في طور الإنجاز، وقد بلغت مرحلة النضج من حيث التعافي من النزاع، إذ إنها تعكف على تحويل مجتمعهما وتحسين الأمن وأداء مؤسساتها الحكومية على الصعيدين الإقليمي والاتحادي، كما أوضح الممثل الخاص سوان في آب/أغسطس في الملاحظات التي قدمها إلى مجلس الأمن عن الحالة في الصومال (انظر S/PV.8601). ولكن تقدم الصومال بصدد بلوغ مفترق طرق محفوف بالمخاطر، حيث

نموذج السلطة القائمة على العشائر. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أي نموذج انتخابي لا يتيح للشعب الصومالي ممارسة حقه في التصويت ينتهك دستور الصومال ومختلف اتفاقيات حقوق الإنسان التي صدّقت عليها الصومال. وتنص المادة ٤٦ من الدستور تحديدا على أن نظام التمثيل العام مفتوح ويطيح للجميع فرصة المشاركة، وتكون إجراءاته وقواعده بسيطة ومفهومة.

وبغية استعادة حق الشعب الصومالي في انتخابات حرة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٢ من الدستور، واعترافا أيضا بأن إجراء انتخابات وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد يمثل حجر الزاوية لبناء الحكم الديمقراطي للصومال، أود بذلك أن أوجه النداء التالي لقادة الصومال وشركائها الدوليين. تطلب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من زعماء البلد اعتبار انتخابات ٢٠٢٠-٢٠٢١ وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد التزاما دستوريا وأولوية وطنية، وتوفير الدعم السياسي والمالي الذي تحتاجه لجنة الانتخابات لأداء مهمتها المتمثلة في إجراء انتخابات وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. كما تناشد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات شركاءنا الدوليين تقديم التمويل اللازم للعمليات الانتخابية المتاحة. وتقدر التكلفة التشغيلية العامة للانتخابات في الصومال بمبلغ ٥٣ مليون دولار، باستثناء التكاليف الأمنية للانتخابات والتكاليف التشغيلية السنوية للجنة. كما تتوقع اللجنة دعما سياسيا من المجتمع الدولي.

وأود أن أذكر شركاءنا بأن هناك عدة بلدان خارجة من النزاع قامت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برعاية انتخاباتها بتكاليف تتجاوز بعدة أضعاف التكاليف الإجمالية المتوقعة لانتخابات الصومال. ولكن ذلك تمّ لأن المجتمع الدولي كان مؤمناً بأن الانتخابات تشكل جزءا حيويا من عملية إعادة بناء تلك البلدان. ومع أن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تقدر الدعم الذي قدمته سابقاً الحكومة الصومالية والمجتمع

السياسية للأقليات والفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، مثل المرأة والشباب. ومن شأن تنفيذ نظام تمثيل نسبي في الوقت الراهن، وإن شابته أوجه قصور بحكم التحديات العديدة التي تواجهها، أن يفتح المجال السياسي ويتغلب على العديد من المصالح الخاصة والفاسدة التي أتاحها الوضع الراهن. وسيشكل ذلك تحسناً كبيراً مقارنة بالعملية السابقة لاختيار أعضاء البرلمان. فمن شأنه أن يزيد من جودة مشاركة المواطنين في تلك المؤسسة ويحد من عقلية مسلك القطيع التي تستبد حالياً ببلدنا.

ونذكر أيضاً أن العلاقة الحالية بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء يشوبها التوتر. ويؤثر ذلك في أمننا، ومؤسساتنا السياسية والجهود الرامية إلى بناء الدولة. فمن دون تعاون بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، سيكون التقدم الذي يمكن إحرازه لتنظيم انتخابات ذات مصداقية ضئيلاً جداً. ولا يزال الأمن يشكل عقبة رئيسية أمام العملية الانتخابية وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. وعلى الرغم من أن بعض المدن الرئيسية قد تكون آمنة نسبياً لإجراء الانتخابات، فإن السكان خارج هذه المناطق سيواجهون على الأرجح صعوبات في التصويت أو حتى في السفر إلى المراكز الحضرية. وتشمل العقبات الأخرى تصميم العملية المناسبة وتنفيذ المتطلبات التقنية واللوجستية والمالية اللازمة قبل أن يتسنى إجراء الانتخابات.

ومن الضروري كفالة أن تصب الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٠٢٠-٢٠٢١ في مصلحة الشعب والاستقرار والديمقراطية في الصومال. فإجراء انتخابات نزيهة وحرّة سيزيد الثقة في الحكم الرشيد وسيؤدي إلى حدوث تغييرات بالوسائل السلمية. وعليه، فإننا بحاجة إلى زخم جديد للنهوض بالعملية إذا ما أردنا للمؤسسات الحكومية أن تصبح أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة وأن ترسي سيادة القانون في البلد.

ولذلك، فإنني أوصي بقوة بأن يشجع المجتمع الدولي الحكومة والشعب الصوماليين وأن يدعمهما بالطرق التالية:

يؤدي اختيار الطريق الخطأ بلا شك من خلال تأجيل أو إلغاء الانتخابات المقبلة، إلى تقويض الجهود الدولية والصومالية المبذولة منذ سنوات لبناء السلام والدولة. ومن ناحية أخرى، يمكنها اختيار الطريق الصواب في الواقع من زيادة توطيد وتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن. ويتمثل الطريق الصواب للصومال حالياً في تنظيم الانتخابات المرتقبة في ٢٠٢٠-٢٠٢١ بطريقة حرة، ونزيهة وشاملة للجميع. وسيوفر إجراء انتخابات ذات مصداقية للبلد أساساً لمعالجة جميع المسائل الملحة الأخرى، مثل الاقتصاد، وضمان مجتمع يسوده السلام وكفالة الأمن، بغية تمكينه من إدخال تحسينات على الجبهات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.

وثمة بصراحة العديد من التحديات التي تواجه تحويل رؤية إجراء انتخابات عامة في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ إلى حقيقة واقعة. فالوقت المتاح لتنظيمها محدود، إذ إن من المقرر إجراؤها بعد عام من الآن. وثمة شواغل بشأن الافتقار إلى الوضوح في صفوف الجهات المعنية الرئيسية بخصوص التقدم المحرز صوب جعل الانتخابات حقيقة واقعة. وهناك أيضاً شعور قوي في صفوف الجهات المعنية بأن الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لا تزال تلزم الصمت بشأن هذه القضايا الوطنية الهامة مثل العملية الانتخابية، وإتمام قانون الانتخابات البالغ الأهمية والتعديلات الدستورية بشأن العملية الانتخابية والسياسات المتوخاة، مثل آلية تسوية المنازعات الانتخابية التي لم يكتمل إعدادها بعد.

وبوصفنا منظمة للمجتمع المدني، قمنا باستعراض الحالة وتقديم توصياتنا إلى الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وقد أوضحنا أنه على الرغم من انعدام الأمن وهشاشة المؤسسات في معظم أنحاء البلد، يرحب المجتمع المدني عموماً بالعملية القائمة على مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، مقرونة بالضمانات المطلوبة لحماية وتعزيز الحقوق

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد معلم على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميشون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات على بياناتهم. وأود أيضا أن أعرب عن حزننا لسماعنا بوفاة نصيرة حقوق الإنسان السيدة ألماس علمان أمس في مقديشو. ونقدم تعازينا إلى أسرهما، لا سيما للسيدة إلواد علمان، التي كانت معنا يوم أول من أمس (انظر S/PV.8668)، وكذلك لحكومي وشعبي الصومال وكندا. ونأمل أن يجري تسليط الضوء على الملابس الكاملة المحيطة بوفاتها. وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط اليوم.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية في الصومال، لا تزال فرنسا تشعر ببالغ القلق إزاء الجمود في العلاقات بين الحكومة الاتحادية للصومال وبعض الولايات الاتحادية الأعضاء، الأمر الذي يشكل عقبة رئيسية أمام إنجاز المشاريع الحاسمة الأهمية للصومال. ومن ثم، وكما قال الممثل الخاص، فثمة حاجة ملحة إلى استئناف الحوار، ولا سيما بين السلطات الاتحادية والسلطات في كل من جوبالاند وبونتلاندي وغلمودوغ. وينبغي عدم ربط ذلك الحوار بأي شكل من الأشكال بالضغوط الزمنية المحيطة بالانتخابات المحلية على حساب المصالح الوطنية.

ثانيا، فيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠٢٠-٢٠٢١، ترحب فرنسا بالالتزام الذي تعهدت به الحكومة الاتحادية الصومالية خلال منتدى الشراكة المعني بالصومال باعتماد قانون جديد للانتخابات قبل نهاية هذا العام، وهذه خطوة أساسية في عملية الانتخابات المقرر عقدها في نهاية عام ٢٠٢٠ أو بداية عام ٢٠٢١، وفقا لمبدأ صوت واحد للشخص الواحد، كما قالت السيدة إبراهيم، وفي ظل المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة الصومالية.

لا بد من تحسين الأمن. وينبغي الجمع بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لتمكينهم من التوصل إلى توافق سياسي بشأن عدد من المسائل الهامة، مثل النموذج الانتخابي وغيره من المسائل الدستورية. وينبغي تعزيز وتوسيع نطاق التمثيل والمشاركة في العملية الانتخابية المقبلة. ولا بد من النهوض بدور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في العملية الانتخابية والسياسية. وينبغي تعزيز وعي عامة الناس بالعملية الانتخابية وحل التأخيرات البيروقراطية. ويتعين تقديم المشورة اللوجستية والتقنية عندما وحيثما انطبق ذلك ولا بد من تخفيف حدة التوترات بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لصالح السلام والاستقرار لشعب الصومال.

في نهاية المطاف، نوصي بقوة بأن تُجرى الانتخابات المقبلة على أساس مبدأ صوت واحد للشخص الواحد بتوافق الآراء ودون تأخيرات كبيرة. ومع استمرار دعم شركاء الصومال الدوليين، نعتقد أن الصومال حكومة وشعبا سيتمكن من مواصلة مسيرته صوب مستقبل سلمي ومزدهر. والمجتمع المدني الصومالي قادر على دعم العملية ومستعد لذلك بمجرد أن يتحقق توافق سياسي في الآراء. ومرة أخرى، أعرب عن الامتنان على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس. وأرجو من أعضاء المجلس أن يقبلوا أحر تحيات الشعب الصومالي على دعمهم المستمر في مساعدتنا على إعادة تنشيط الصومال حتى يتسنى له الشروع في اتخاذ خطوات إلى الأمام مرة أخرى، حيث يبدو أن الزخم قد توقف.

وأود أن أنهي بياني بهذه الملاحظة الختامية. من المعروف أن المرأة في الصومال هي العمود الفقري للأسر الصومالية وينبغي أيضا الاعتراف بها بوصفها العمود الفقري للأمة الصومالية. ومن دون هذا العمود الفقري، سنصاب بالشلل. ولا بد من مشاركتها في جميع العمليات إذا أردنا أن ننجح كأمة، ولكن يجب علينا أيضا حماية عمودنا الفقري.

والعنف ضد الأطفال، وهي جرائم نعلم أن الجماعات الإرهابية ترتكبها، ولكن أيضا التي ترتكبها، للأسف، قوات الأمن الصومالية في بعض الأحيان. ولذلك، من الضروري ضمان وقف تلك الانتهاكات ومقاضاة المسؤولين عنها. ومن الضروري أيضا إعادة إدماج الناجين من هذا العنف لكفالة استعادة السلام الدائم.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعيد تأكيد الأهمية التي توليها فرنسا للتعاون السلس بين السلطات الاتحادية الصومالية وكيانات الأمم المتحدة عموما، لا سيما فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، والذي نأمل أن يتمكن من القيام بزيارة إلى البلد في أقرب وقت ممكن.

السيد باركن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على الانضمام إلينا اليوم. ونود أن ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا في الوفاة المفجعة للسيدة ألماس علما ونحث على إقامة العدل وتوفير الأمن لجميع عناصر المجتمع المدني في الصومال.

منذ آخر جلسة للمجلس بشأن الصومال في آب/أغسطس (انظر S/PV.8601)، شهدنا درجات متفاوتة من التقدم صوب تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل في الصومال. وتشيد الولايات المتحدة بالنجاحات الأخيرة لقوات الأمن الوطني الصومالية ضد حركة الشباب، والتي تحققت بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما في منطقة شيبلي السفلى. وتتلج صدورنا تقارير الأمم المتحدة التي تفيد بانخفاض عدد حوادث النزاع المسلح خلال الأشهر الثلاثة الماضية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فضلا عن أن القوات الأمن الصومالية تستعيد بنجاح الأراضي من حركة الشباب وتحتفظ بالسيطرة عليها رغم الهجمات المضادة المتكررة.

كما ندعم الجهود الجارية لقيادة البعثة وتنتقل إلى اضطلاع قوات الأمن والمؤسسات الصومالية بالإصلاحات والجهود

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء وتيرة الهجمات التي تشنها حركة الشباب، ولا سيما في مقديشو. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أهمية الاستمرار في تنفيذ خطة نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. والعمليات الجارية في منطقة شيبلي السفلى هي خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن يجب الآن أن تستمر الجهود بالتنسيق مع القوى الإقليمية وبعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين. وبطبيعة الحال، من المهم للغاية أيضا أن تواصل السلطات الاتحادية الصومالية جهودها لتكوين القوات.

وبخصوص بعثة الاتحاد الأفريقي، تولي فرنسا اهتماما وثيقا لمسألة احترام المواعيد النهائية التي حددها المجلس، ولا سيما خفض الحد الأقصى للقوات بواقع ١٠٠٠ فرد عسكري بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠. ونعتقد أن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي يجب أن تكون عملية تدريجية وأن تتم في المناطق الأكثر استقرارا من البلد. ومن ثم، فمن الضروري الامتثال لقرارات المجلس امتثالا تاما. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد مجددا أن دعم الاتحاد الأوروبي لبعثة الاتحاد الأفريقي يندرج ضمن إطار تعاوني يقوم على أساس الالتزامات المتبادلة. وجهودنا الكبيرة تتوقف على تحقيق السلطات الاتحادية الصومالية لنتائج ملموسة، سواء على صعيد عملية نقل المسؤوليات الأمنية، التي سبق وأن أشرت إليها، أو استئناف الحوار مع الولايات الاتحادية الأعضاء. وكان هو النهج المتبع خلال الفترة التي سبقت توقيع إطار المساءلة المتبادلة خلال منتدى الشراكة المعني بالصومال، والذي نشيد به.

أخيرا، فإن فرنسا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ويتبادر إلى ذهني بشكل خاص أعمال العنف المرتكبة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني

حوار مباشر لمعالجة القضايا العالقة، ونشجع الولايات الاتحادية المجاورة والشركاء الدوليين على دعم الجهود المبذولة للتوصل إلى حل.

أخيراً، ونحن نتطلع إلى انتخابات عام ٢٠٢١، نحث الولايات المتحدة الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات على أن تكون شفافة في تحضيراتها وأن تحترم حقوق الصحفيين المستقلين في اطلاع الجماهير بحرية على القضايا والتطورات الانتخابية. كما نؤكد أهمية استكمال القوانين المتعلقة ذات الصلة بالانتخابات والتي ستكون بمثابة الأساس لإجراء الانتخابات وتعميق الثقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. ونحذر من أن فرض القيود على العمليات الانتخابية أو تأخير التشريعات لن يؤدي إلا إلى الإضرار بأهداف تحقيق السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي للبلد.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة المنتخبين في مجلس الأمن - جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار - أود أن أبدأ بشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسيدة حليلة إسماعيل إبراهيم، رئيسة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في الصومال؛ والسيد عثمان معلم، المدير التنفيذي لشبكة تنمية شباب الصومال، على إحاطاتهم الإعلامية. كما يرحب الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن بزميلنا الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة المتعلقة بوطنه.

ونضم صوتنا إلى زملائنا الآخرين في تقديم تعازينا إلى عائلة السيدة ألماس ألان، التي قُتلت في الصومال بالأمس.

يسر الأعضاء الأفارقة في المجلس أن يلاحظوا أن الصومال يحرز تقدماً على طريق الانتعاش السياسي والأمني والاقتصادي

الإيجابية التي تمكنها من تسلم مزيد من المسؤوليات من بعثة الاتحاد الأفريقي، وفقاً للخطة الانتقالية. وفي هذا الصدد، يسر الولايات المتحدة المساعدة في بناء القدرات داخل قوات الأمن الصومالية، ونقدر شركاء الصومال في المجلس الذين يساهمون أيضاً في بناء القدرات من أجل الأمن في البلد. ومن المهم للغاية أن نضمن التعاون والاتساق في هذا الجهد ككل. ومما يشجعنا أيضاً تراجع حدة التوتر على ما يبدو بين الصومال وكينيا وما زلنا على استعداد لتيسير جهود الحوار والمصالحة في المستقبل.

إضافة إلى ذلك، نهني الصومال على التقدم الذي أحرزه في الإصلاحات المالية، حيث يسعى في نهاية المطاف إلى تخفيف عبء الديون في العام المقبل من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونحث السلطات الصومالية على مواصلة جهودها.

مع وضع ذلك في الاعتبار، تؤكد الولايات المتحدة على الدور الهام للجزءات في الحد من القدرات التشغيلية لحركة الشباب، ونتطلع إلى العمل مع شركائنا لاستخدام نظام الجزاءات الصومالي في تقليص التمويل ومصادر الدعم الأخرى لحركة الشباب وزيادة تقويض قدرتها على شن هجمات على الصومال وجيرانها وشركائها.

ومع ذلك فنحن نشعر بالقلق إزاء الانقسامات السياسية المستمرة وعدم وجود مشاركة إيجابية بين الحكومة الاتحادية في مقديشو والولايات الأعضاء في الاتحاد. إننا ننوه بالجهود التي بذلتها في الآونة الأخيرة الحكومة الاتحادية وحكومتنا ولاية غالمودوغ وولاية جنوب الغرب فيما يتعلق بالتحديات السياسية والأمنية والإغاثية في مجتمعيهما، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود.

ونشعر بالقلق إزاء الأحداث الأخيرة في جوبالاند والانتخابات الرئاسية للدولة في آب/أغسطس. نحث الحكومة الاتحادية وأحمد محمد إسلام من "مادوبي" على الانخراط في

الأمن، بما في ذلك دمج وتكوين القوات للقتال جنباً إلى جنب مع بعثة الاتحاد الأفريقي، وتنفيذ الخطة الانتقالية، وتعزيز النظام الاتحادي، واستكمال عملية مراجعة الدستور.

ويريد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن التأكيد على أهمية دور المرأة. من خلال استمرار المشاركة والدعوة، لا سيما من النساء في بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة، إلى جانب المسؤولين الحكوميين، تتزايد مشاركة المرأة الصومالية في العملية السياسية، بما في ذلك مشاركتها في العملية الانتخابية. قبل انتخابات عامي ٢٠١٦-٢٠١٧، كان الهدف هو ضمان وتحقيق تمثيل في البرلمان بنسبة ٣٠ في المائة. وقد حصلت النساء على ٢٤ في المائة من مقاعد البرلمان الحالي.

من المهم أيضاً تهيئة الظروف للحشد السياسي للشباب وتمكينهم من المشاركة بشكل كامل ومسؤول في الانتخابات المقبلة في الصومال. ومن المهم في هذا الصدد أن نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تحديد العقبات التي تحول دون مشاركة الشباب بشكل أفضل وأن ندعو السلطات الصومالية والمجتمع المدني الوطني والمجتمع الدولي إلى تعزيز أعمالها في هذا السياق.

يشيد الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن بالتقدم المحرز في قطاع الأمن في الصومال بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي. إن العملية التي أفضت إلى الاستيلاء على مدن الجسور سابييد وباريري وأوديغلي في منطقة شبيلي السفلى من أيدي حركة الشباب واستمرار السيطرة عليها هي أبرز مثال في هذا الصدد. ومع ذلك، تحتفظ حركة الشباب بقدراتها التشغيلية، وكما يتضح من الهجمات المضادة المستمرة والهجمات المنتظمة ضد قوات الأمن والمدنيين وبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجهات الدولية الفاعلة.

وفي هذا الصدد يدين الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بشدة عملية القصف بالهاون على مجمعي الأمم المتحدة

والاجتماعي، وذلك رغم التحديات الهائلة. هذا التقدم هو نتيجة لتركيز الصومال المستمر على الأولويات الوطنية التي تسترشد بها خطة الانتقال الصومالية وإطار خطة التنمية الوطنية. إن الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يواصل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لضمان إقامة علاقات شاملة ومعززة مع الولايات الأعضاء في الاتحاد.

ومع ذلك يحتاج الصومال إلى دعم جميع شركائه لتسخير ومواصلة الجهود المستمرة لتحقيق الاستقرار والمساعدة بشكل فعال في التحضير لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع في جميع أنحاء البلاد. ولا تزال هناك في هذا الصدد أسئلة مهمة فيما يتعلق باحتمالات إجراء انتخابات ذات مصداقية وفي الوقت المناسب وعلى أساس الصوت الواحد للشخص الواحد في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

ومع تحول التركيز إلى الانتخابات، هناك احتمال لزيادة التوترات السياسية. سيكون اتفاق الولايات الأعضاء في الاتحاد على قانون الانتخابات والتخطيط الأمني والتمويل أمراً حاسماً. ينبغي للمجتمع الدولي أن يدفع باتجاه تسريع الاستعدادات الانتخابية، بما في ذلك الإطار القانوني، وكذلك الأمن واللوجستيات.

يدعو أعضاء مجلس الأمن الأفارقة المجلس إلى دعم عمل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في وضع اللمسات الأخيرة على الاستعدادات للانتخابات المقبلة، مثل عملها في التواصل مع الجماهير وإعداد سجلات الناخبين، بما في ذلك تحديد مواقع تسجيل الناخبين التي يمكن تأمينها ودعمها من قبل بعثة الاتحاد الأفريقي. إن إكمال عملية مراجعة الدستور هو منعطف هام للصومال وهو يمضي قدماً في إرساء أسس السلم والأمن الدائمين والمستدامين في البلاد.

وفي هذا الصدد، فإن تحسين التعاون والترابط بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد هو أمر حاسم لتعزيز

إن تدهور الحالة الإنسانية، لا سيما بسبب الجفاف وانعدام الأمن الغذائي وزيادة عدد المشردين داخليا، يشكل مصدر قلق بالغ للأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن. في الواقع، يزيد هذا الوضع من الحاجة إلى مساعدة وحماية هؤلاء السكان الذين يعيشون في محنة. ولذلك من الملح أن يواصل الشركاء الدوليون مضاعفة جهودهم لتوفير الأموال التي يفتقر إليها تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ ودعم الاستجابة الإنسانية في عام ٢٠٢٠ من أجل معالجة أزمة الأمن الغذائي التي يواجهها أكثر من مليوني شخص.

وفي الختام، تود الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن التأكيد مجدداً على دعمها وتقديرها لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال فضلا عن جميع الشركاء الدوليين الآخرين لإسهاماتهم الهامة في استعادة السلام والاستقرار في الصومال. ونشيد أيضا بحفظة السلام البواسل الذين ضحوا بأرواحهم لمساعدة الصومال في كفاحه في سبيل كفالة السلام والأمن لشعبه.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات التي تشاطروها معنا اليوم.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بالمنتدى الذي عُقد في ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر في مقديشو، والذي حددت فيه التزامات معينة وذات أولوية، من قبيل إجراء الانتخابات في نهاية عام ٢٠٢٠ أو بداية عام ٢٠٢١ واعتماد مشروع قانون الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ والانتهاج من عملية مراجعة الدستور بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

ولا يزال المأزق السياسي يشكل عقبة أمام إحراز تقدم ملحوظ، مما يقتضي أن يضاعف القادة الصوماليون جهودهم

وبعثة الاتحاد الأفريقي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونعرب عن تمنياتنا بالشفاء العاجل والكامل للأفراد المصابين وندعو إلى تعزيز الجهود الدولية لمواجهة خطر الإرهاب والتطرف العنيف في الصومال.

إضافة إلى ذلك، كان بناء القدرات الأمنية الصومالية وانتقال القوات من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سيران بوتيرة بطيئة لا ترقى إلى الحدود الزمنية المتوقعة. لذلك من الأهمية بمكان إيجاد طرق لدعم بناء قوات الأمن الصومالية من أجل ضمان قيامها بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي والسيطرة على الأراضي المحررة حديثاً وحماية المراكز المدنية وتأمين طرق الإمداد الرئيسية.

يبحث الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة الصومال الاتحادية على إجراء تقييم مشترك للخطر الذي يتعرض له الوضع في الصومال، وذلك عملاً بالقرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩) وبيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وذلك من أجل التحضير لسحب ألف جندي من قوام بعثة الاتحاد الأفريقي بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠. وتجدر الإشارة إلى أنه في اضطلاع بعثة الاتحاد الأفريقي بولايتها، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبيانات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أعادت البعثة بالفعل تشكيل قوتها وخفض قوامها بمقدار ٢٠٠٠ جندي. وبحلول شباط/فبراير ٢٠٢٠، من المتوقع سحب ألف جندي آخر من مسرح عمليات البعثة.

يبحث أعضاء مجلس الأمن الأفارقة المجلس على ضمان أن يكون أي تخفيض أو إعادة تشكيل لبعثة الاتحاد الأفريقي، وكذلك عملية الانتقال، مشروطة بالحالة الفعلية على أرض الواقع وتسترد بها. وينبغي أن يستند ذلك أيضا إلى قدرة وإمكانات قوات الأمن الصومالية على ضمان أمن واستقرار الشعب في هذا البلد.

فيه عرقلة العمليات الإنسانية جراء القيود المفروضة على الوصول الإنسانية إلى المناطق المشقة. ومن ثم، فمن الضروري أن تساهم جميع الجهات الفاعلة المحلية في تيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وأن يضاعف المجتمع الدولي جهود التعاون في إطار خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لإنقاذ الأرواح وتخفيف من احتياجات الفئات الأضعف.

وفي الختام، نود أن ننوه بالدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد. ونحن على ثقة من أن عملية التحضير للانتخابات المقبلة وإجراءها ستكون بداية لمرحلة جديدة من الحوار الذي سيعزز الديمقراطية القائمة على المشاركة بقدر أكبر من خلال الإسهام في البحث عن حلول دائمة للتحديات الكثيرة التي تواجه الشعب الصومالي.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيمس سوان، على إحاطته، كما نشكر الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو ماديرا. ونشكر كذلك كل من رئيسة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في الصومال، السيدة حليلة إسماعيل، والمدير التنفيذي لشبكة الصومال لتنمية الشباب، السيد عثمان معلم.

وفي ضوء المستجدات التي تشهدها الساحة الصومالية، أود التركيز في بياني على عدد من المسائل الهامة وأولها التقدم السياسي والتنموي. فبالرغم من التحديات العديدة التي تواجهها الصومال، حققت الحكومة الاتحادية الكثير من الإنجازات التي تحسب لصالح الدولة. ونرحب في هذا الخصوص بالنجاح المحقق على صعيد مسيرة المصالحة الوطنية الصومالية، بالرغم من التحديات، وجهود عملية بناء وتقوية مؤسسات

الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل من خلال توافق الآراء وإعطاء الأولوية لمصالح الشعب الصومالي. ونشدد على الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم بشأن الإطار القانوني لانتخابات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، ونحث الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على ألا تدخر جهداً للتوصل إلى اتفاق بشأن إطار سياسي شامل للمسائل الانتخابية الرئيسية. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية في عملية مراجعة الدستور والتزامها بوضع الصيغة النهائية للدستور بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ونحث جميع الأحزاب على مواصلة السعي لإجراء حوار بناء يتسم بالشفافية وشمول الجميع على أساس توافق الآراء.

وندين بشدة اغتيال ألماس علمان ونود هنا أن نعرب عن تعازينا إلى أسرهما وإلى شعب الصومال. فلقد فقدنا شابة رائعة من صناعات السلام ومن أعظم العاملين في المجال الإنساني. وقبل يومين فقط، كانت شقيقتها إلواد هنا في هذه القاعة تدعونا بإلحاح لحماية العاملين في المجال الإنساني والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون التعرض للقتل والاختفاء والاختطاف (انظر S/PV.8668). وعليه، سنواصل دعم كفاح الأختين علمان. ويجب تحديد المسؤولين عن هذا العمل اللاإنساني وتقديمهم إلى العدالة.

وينطوي إشراك النساء والشباب على إمكانات كبيرة لتغيير المجتمعات. ولهذا السبب، يجب علينا أن نزيد مشاركتهم السياسية ومشاركتهم في السلطة. ولا بد من إشراك المرأة على جميع المستويات حتى يتسنى لها الحصول على ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المقاعد في انتخابات عام ٢٠٢٠.

وندين الهجمات التي شنتها حركة الشباب الإرهابية التي لا تزال تشكل المصدر الرئيسي للعنف، فهي تستهدف المنشآت الحكومية والموظفين الحكوميين وقوات الأمن والأماكن العامة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

وتشكل الحالة الإنسانية في الصومال مصدر قلق خاص بسبب ارتفاع مستوى انتشار سوء التغذية الحاد في وقت يجري

الأمنية الصومالية، لا سيما في ضوء الخطة الانتقالية والانسحاب التدريجي للبعثة من الصومال.

وبالنسبة للحالة الإنسانية، نشاطر المجتمع الدولي قلقه حيال الحالة الإنسانية الصعبة وتأثيرها على السكان، خاصة في ضوء تزايد عدد المشردين داخليا نتيجة للفيضانات والجفاف والنزاع المسلح الذي بات يشكل ضغطا على الشعب الصومالي والحكومة الاتحادية علاوة على الشركاء الدوليين. وندعو المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى مضاعفة جهودهما لتجنب بروز أزمة أمن غذائي لأكثر من مليوني صومالي ومعالجة أزمة سوء التغذية الحاد وانعدام الأمن الغذائي. ونقدر في هذا الخصوص الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة، وخاصة جهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى جانب منظمة الصحة العالمية والوكالات الإنسانية الأخرى العاملة في الميدان في تقديم المساعدات الضرورية للمتضررين.

وختاما، نحدد دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم كافة أشكال الدعم لحكومة الصومال الاتحادية من أجل ضمان الحفاظ على أمنها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، بما يؤكد وحدتها ويعزز من سيادتها.

السيد دوكلوس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل الخاص جيمس سوان ومختلف مقدمي الإحاطات الذين دُعوا إلى جلسة اليوم على إسهاماتهم القيّمة.

وننضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا في وفاة ألماس إلمان التي هي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان في الصومال، ونأمل أن يتم التحقيق في ظروف وفاتها على النحو الواجب من أجل تسليط الضوء على ظروف هذه الوفاة المأساوية.

وترحب بيرو بالتطورات الأخيرة الحاصلة في الصومال خلال فترة التي تسبق الانتخابات المقبلة، بما في ذلك الالتزامات المتجددة التي تعهدت بها حكومة الصومال الاتحادية خلال

الدولة بقيادة الحكومة، وخاصة دعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية الصومالية، التي أقر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اجتماعهما السنوي في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي على أنها تمضي في الاتجاه الصحيح.

إن التحسن المطرد في الحالة السياسية والأمنية أمر مرحب به، خاصة في ظل الجهود الرامية لتهيئة الظروف لعقد الانتخابات بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وإقرار مشروع القانون الانتخابي بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل، واستكمال مراجعة الدستور بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وهو ما تم التأكيد عليه في منتدى شراكة الصومال الذي عُقد في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وما تمخض عنه من اتفاق حول إطار المساءلة المتبادلة. وننوه هنا بدور جامعة الدول العربية الفعال في إطار الاجتماعات الفنية التي تعقدها مع الحكومة الاتحادية لإنشاء آلية لدعم خطة التنمية الصومالية وإعفاء الصومال من ديونه الخارجية.

وبالنسبة للحالة الأمنية، ففي الوقت الذي نقدر فيه الدور الهام الذي تضطلع به بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال بالتعاون مع قوات الأمن الوطنية الصومالية لتعزيز الحالة الأمنية وتحقيق الاستقرار، إلا أننا ما زلنا قلقين من تنامي قدرات الجماعات المسلحة الهجومية بشكل عام، وحركة الشباب بشكل خاص. وقد شمل تقرير الأمين العام (S/2019/884) تطورات مقلقة عن إمكانات حركة الشباب في صناعة القنابل والمتفجرات والعبوات الناسفة. وندين بهذا الخصوص كافة الهجمات التي تتعرض لها الأمم المتحدة وأفرادها وقوات بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين من قبل حركة الشباب. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم جميع وسائل الدعم لحكومة الصومال الاتحادية لمساعدتها في جهود إعادة بناء وتأهيل مؤسساتها الأمنية والعسكرية وتعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بالقدرات

داخليا نتيجة الجفاف والنزاعات المسلحة تحديا هائلا. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى معالجة هذا الوضع الذي تفاقم جراء الظروف المناخية السيئة خلال الأشهر الأخيرة.

وفي الختام أشيد بالعمل الذي قامت به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، لدعم جهود سلطات الصومال وشعبه. ونؤكد أيضا الحاجة الهامة لمواصلة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين تقديم الدعم المستمر للجهود المشتركة الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لبناء دولة صومالية اتحادية آمنة ومستقرة.

السيد بيكستين دو بوسطوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):
أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم. وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تعازينا لأسرة السيدة ألماس إلمان التي عملت بلا كلل من أجل إحلال السلام في الصومال. وتكريما لها يجب علينا مضاعفة جهودنا لجعل حلمها حقيقة واقعة.

وأود أن أدلي ببضع ملاحظات بشأن الحالة السياسية والقضايا الأمنية والحالة الإنسانية في الصومال. بادئ ذي بدء ترحب بلجيكا بالتقدم الذي أحرزه الصومال والإرادة السياسية لرئيسها. ونحن جميعا ندرك التحديات. ويتطلب التغلب عليها اتخاذ القرارات السياسية بالتشاور بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ولذلك فمن الضروري تحديد العلاقات بين مستويات السلطة الأنفة الذكر.

لقد حان الوقت لإحراز التقدم في التحضير للانتخابات بالاقتراع العام المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ومن الأخبار السارة استئناف البرلمان عمله. ونحن ندعو السلطات الاتحادية إلى مضاعفة جهودها لاحترام الجدول الزمني المحدد من خلال التوصل إلى اتفاق مع الولايات الأعضاء في الاتحاد يشمل القضايا الانتخابية الرئيسية، واعتماد القانون الانتخابي

منتدى شراكة الصومال المعقود في شهر تشرين الأول/أكتوبر، والتي حددت بوضوح الخطوات التالية في هذا الاتجاه. ونؤكد بشكل خاص الالتزامات المتعهد بها لإجراء انتخابات في عام ٢٠٢٠ أو ٢٠٢١، واعتماد قانون الانتخابات في شهر كانون الأول/ديسمبر واستكمال مراجعة الدستور بحلول منتصف العام المقبل. وتنفيذ هذا البرنامج والإصلاحات السياسية الأخرى وتطويرها وفقا لمبدأي الشمول والشفافية، هما من العوامل الحاسمة لكفالة نجاح العملية الانتخابية وبناء دولة اتحادية بدعم واسع النطاق.

لكننا نأسف لغياب قادة جوبالاند وبونتلاندي عن منتدى شراكة الصومال الذي ذكرناه للتو. ويساورنا القلق أيضا إزاء الحوادث التي وقعت خلال الانتخابات الإقليمية في غلمودوغ. وندعو حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد إلى حل القضايا العالقة من خلال الحوار والتعاون، بهدف الإسهام في عملية المصالحة الضرورية.

ونؤكد أهمية تشجيع المشاركة النشطة للنساء والشباب في الحياة السياسية للبلد. إن دمج إسهاماتهم في عمليات صنع القرار والمصالحة هو السبيل الوحيد لإقامة دولة ديمقراطية شاملة للجميع. ونأمل في أن تؤدي الإصلاحات التي وافقت عليها الحكومة إلى استيفاء حصة مشاركة النساء البالغة ٣٠ في المائة التي تم تحديدها في عام ٢٠١٦.

وفي الوقت نفسه نأسف لكون حركة الشباب تواصل تدميرها الطائش، لا سيما للأهداف المدنية، على الرغم من تزايد القدرات الهجومية للقوات الصومالية. ويساورنا القلق إزاء الهجمات الواسعة النطاق باستخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، ونؤكد أهمية استمرار الشركاء الدوليين في تقديم الدعم للحكومة الصومالية من أجل التصدي لهذا التهديد الإرهابي.

وبالمثل فإننا نحيط علما بقلق بالحالة الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على ملايين الصوماليين. ويمثل العدد المتزايد للمشردين

مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد ماديرا، ورئيسة اللجنة الوطنية الصومالية المستقلة للانتخابات السيدة إبراهيم، والمدير التنفيذي لشبكة تنمية الشباب في الصومال السيد المعلم، على إحاطاتهم.

إن الصومال بلد ذو أهمية استراتيجية في منطقة القرن الأفريقي. وللحفاظ على السلام والاستقرار فيه تأثير مباشر على السلام والتنمية في القارة.

ووفقاً لأحدث تقريرين للأمين العام (S/2019/884 و S/2019/661)، فإن الحالة في الصومال مستقرة إلى حد كبير. وقد حققت الحكومة الاتحادية الصومالية، بفضل جهودها الجادة، تقدماً في عملية إعادة بناء الدولة، وخطت خطوات كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. وآت حملتها ضد القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل ثمارها. وتجري الاستعدادات لجدولة الانتخابات المقرر تنظيمها في أواخر عام ٢٠٢٠ أو أوائل عام ٢٠٢١.

وفي الوقت نفسه لا يزال الصومال يواجه تحديات متعددة فيما يتعلق بالسلام والأمن. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي الاهتمام عن كثب بالحالة في البلد ويركز مساعدته البناءة على المجالات التالية. أولاً، لمساعدة الصومال على تحسين قدرته على الحوكمة، ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يلتزموا بمبدأ القيادة والملكية الصوماليتين، وأن يحترما على هذا الأساس قيادة الحكومة الصومالية ويساعدا البلد على تحقيق التقدم في عملياته السياسية وتعزيز مؤسسات الاتحاد وتحسين العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل تهيئة الظروف المواتية لتنظيم انتخابات في العام المقبل تكون سلمية وسلسة، وأن يواصلوا تعزيز زخم عملية السلام الصومالية.

ثانياً، من أجل تعزيز الحالة الأمنية في الصومال يجب بناء القدرات وتحديد الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تنفيذ ولايتها لتحسين الأمن في البلد. وتكمن الصعوبة في

على الفور مع التعديلات اللازمة. وكذلك يلزم إدخال تعديل على قانون الأحزاب السياسية. ويجب أن تبدأ فرقة العمل الوطنية المعنية بالأمن الانتخابي عملها بسرعة.

ثانياً في قطاع الأمن يجب أن تظل الخطة الانتقالية هي القاسم المشترك لإجراءات الحكومة. وعمليات الجيش الوطني الصومالي علامة مشجعة تدل على كيفية تطور القدرات الوطنية. ويجب أن تساعد تلك القدرات الآن في تهيئة الظروف لتسليم المسؤوليات من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي إلى الصومال، بما في ذلك من خلال تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الاتحاد الأوروبي للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية، وبعثته لبناء القدرات، وقوة مكافحة القرصنة البحرية المسماة عملية أتلانتا.

ويؤكد الأمين العام في تقريره (S/2019/884) مرة أخرى أن حركة الشباب تمثل التهديد الرئيسي للأمن والاستقرار في الصومال. حيث استمرت الهجمات الإرهابية تسبب الفجع في الصومال، ونحن ندينها بشدة. وفي الواقع جدد مجلس الأمن للتو نظام الجزاءات الذي يهدف بالتحديد إلى تقويض قدرات حركة الشباب.

وأخيراً في المجالات الإنسانية، يظل مصير السكان الصوماليين في صلب اهتماماتنا. وتبين الأرقام التي سمعناها مدى تعرض الصومال للصدمات الناجمة عن المناخ، والتي تتجلى في تزايد تكرار الجفاف بصورة مستمرة. وفي ظل هذه الخلفية المليئة بالتحديات، التي تتفاقم جراء انعدام الأمن والعنف الذي تسببه حركة الشباب وتنظيم داعش، وكذلك التوترات والصراعات الأخرى بين المجتمعات المحلية أو بين الولايات الأعضاء في الاتحاد، يُملّي علينا الواجب خصيصاً حماية أضعف الفئات، أي النساء والأطفال.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الممثل الخاص للأمين العام السيد سوان، والممثل الخاص لرئيس

مساعدة الصومال على تحقيق الاستقلال والتنمية المستدامة وتمكين شعبه من جني ثمار السلام في أقرب وقت ممكن.

وقد ظلت الصين دائما تدعم جهود الصومال في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية وتشارك بنشاط في عملية السلام في الصومال وتضطلع بدور إيجابي في التسوية السياسية للمسألة الصومالية.

وأرسلت الصين سفن حراسة إلى المياه الصومالية وإلى خليج عدن وساعدت البلدان المعنية على مكافحة القرصنة. وأعلنت الصين خلال مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا لعام ٢٠١٨ أنها ستقدم ٦ ٥٠٠ طن من المعونة الغذائية إلى الصومال. ووصلت بعض تلك المعونات إلى الصومال وسيستفيد منها النساء والأطفال والمشردون المتضررون من الكوارث.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الصومال والقرن الأفريقي.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على بياناتهم.

ترحب بولندا بالنجاح في عقد منتدى الشراكة المعني بالصومال في مقديشو وتحديد التزام السلطات الصومالية ببناء الدولة ووضع أهداف وجدول زمنية محددة بوضوح للإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية. وإزاء تلك الخلفية الإيجابية، نلاحظ مع القلق استمرار التوترات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، الأمر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام تنفيذ المهام البالغة الأهمية لتحقيق السلام الدائم في الصومال.

ونناشد حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد حل المسائل العالقة عن طريق الحوار والحلول التوفيقية.

التصدي للتهديد الإرهابي. وقد ظلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ إنشائها قوة فاعلة في مكافحة المنظمات الإرهابية على غرار حركة الشباب، واضطلعت بدور مهم في الحفاظ على السلام والاستقرار في الصومال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم البعثة في الاضطلاع بولايتها وتزويدها بدعم مالي مستقر يمكن التنبؤ به ومستدام، ومساعدة الصومال على بناء القدرات الأمنية لكي تتمكن قوات الأمن الصومالية من الاضطلاع تدريجياً بالمهام الأمنية وتحمل المسؤولية بفعالية عن الحفاظ على الأمن القومي.

ثالثا ينبغي بذل الجهود لتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة بشأن المسائل المتعلقة بالصومال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لجهود البلدان الأفريقية لتطبيق حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية وكذلك للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن يضطلع بدور قيادي في التسوية السياسية لمسألة الصومال وأن ييسر تحسين الحالة في القرن الأفريقي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس الأمن أن يبعث بإشارات أكثر إيجابية بشأن الجزاءات المفروضة على الصومال وأن يجري تعديلات في الوقت المناسب للجزاءات ذات الصلة، بما يتماشى مع تطور الحالة واحتياجات الاتحاد الأفريقي والإيغاد والحكومة الصومالية.

رابعا، يجب تكثيف الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز تنمية الصومال الاقتصادية والاجتماعية. فقد وجهت النزاعات التي طال أمدها هناك ضربة قوية لتنمية الصومال الاقتصادية والاجتماعية وأدت إلى بروز تحديات إنسانية خطيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد مساعدته في مجالات التعليم والصحة والأمن الغذائي والبنية التحتية، في جملة أمور، مع إيلاء اهتمام خاص لملاءمة المساعدة وفعاليتها بغية

ولا شك في أن الصومال لا يستطيع التغلب على هذه التحديات بمفرده. ولن يتمكن البلد من تحقيق سلام دائم إلا من خلال التعاون والتنسيق الوثيقين بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وذلك بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء الدوليين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الصوماليين وأن يقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع السلطات هناك بروح من الثقة المتبادلة ولمصلحة استقرار وتنمية الصومال.

أود أن أختتم بياني، كما هو الحال دائما، بالإعراب عن تقدير بولندا المستمر لكل الجهود والتضحيات التي تقدمها الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم المتبصرة.

أحرز الصومال تقدما ملحوظا في العقد الماضي في إنشاء مؤسسات وطنية أقدر على القيام بوظائفها وفي بناء الدولة، وكذلك في تعزيز الأمن والاستقرار. غير أن الصومال يمر اليوم مرة أخرى بمنعطف حاسم. وتتمثل المهمة والتحدي حاليا في توطيد المكاسب التي تحققت مع إحراز مزيد من التقدم في الوقت نفسه في الانتقال إلى الديمقراطية وفي بناء الدولة. وثمة مجالان بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف: أولا، التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وثانيا، الانتخابات المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

وفيما يتعلق بمسألة النظام الاتحادي والتعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، أود أولا أن أعرب عن تقديرنا لتجديد الحكومة الصومالية التزامها ببناء الدولة في منتدى الشراكة المعني بالصومال. وترحب ألمانيا بالأهداف والغايات المحددة بوضوح الواردة في إطار المساءلة المتبادلة فيما يتعلق بالانتخابات المزمع إجراؤها في عامي ٢٠٢٠

فلا يمكن للبلد أن يهدر وقتا ثميننا فيما يتعين عليه التوصل إلى توافق في الآراء ويحتاج إلى أن تبذل جميع الجهات الفاعلة جهودا متضافرة للنهوض بالإصلاحات السياسية والأمنية وبناء مستقبل مستقر للشعب الصومالي.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا، مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات، بأن الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لن تدخر جهدا في العمل على التوصل إلى اتفاق بشأن إطار سياسي للمسائل الانتخابية الأساسية. ونشدد، في هذا السياق، على أهمية اعتماد قانون انتخابات شامل للجميع وذي مصداقية بحلول نهاية العام من أجل ضمان إجراء انتخابات اتحادية على أساس مبدأ صوت واحد للشخص الواحد، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه. ونعتقد أن إجراء اقتراع عام وسلمي وشفاف وشامل للجميع وذي مصداقية سيكون خطوة تاريخية على طريق إعادة بناء دولة صومالية ديمقراطية.

وما زال بلدي مقتنعا بأنه يصعب تحقيق السلام الدائم من دون استيعاب الجميع وإشراك المرأة والشباب بصورة حقيقية في العمليات السياسية في الصومال. ونشدد على أهمية تشجيع المشاركة النشطة للمرأة في حياة البلد السياسية، بما في ذلك في عمليات صنع القرار على جميع المستويات الحكومية. ويحدونا الأمل في أن تشمل إصلاحات الحكومة أحكاما مراعية للاعتبارات الجنسانية وأن يجري توفير الوسائل الكفيلة بتحقيق تمثيل للمرأة لا يقل عن ٣٠ في المائة في البرلمان الاتحادي.

وأود أن أكرر التأكيد على أن بولندا تثنى على خطة الإصلاح الطموحة التي وضعتها الحكومة الاتحادية وعلى التقدم الكبير المحرز حتى الآن في الصومال. غير أن مما لا شك فيه أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، بما في ذلك الحالة الأمنية الهشة للغاية والتهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب، فضلا عن بطء وتيرة تنفيذ خطة الانتقال. وتشكل الحالة الإنسانية العصبية سببا آخر يدعو إلى القلق الشديد بالنسبة لنا.

لأعمالها الهامة والصعبة للغاية. وأود أن أقول كذلك، فيما يتعلق بالجدول الزمني المتفق عليه، إننا نرى أن أي تمديد لهذا الجدول ليس خياراً. وقد يعرض للخطر الإنجازات التي تحققت في العام الماضي، ولذلك فإن الجدول الزمني الحالي المتفق عليه ينبغي الوفاء به تماماً.

وأود أن أشير بإيجاز إلى اثنين أو ثلاثة من المجالات الأخرى التي نوليها بالغ الأهمية أيضاً. بادئ ذي بدء، وكما ذكر العديد من مقدمي الإحاطات، فإن الحالة السياسية الراهنة فيما يتعلق بولايتي غلمودوغ وجوبالاند عقبة أمام تحقيق المزيد من التقدم ويجب معالجتها من خلال الحوار والحلول التوفيقية. وهناك تأخر كبير يجب تداركه فيما يتعلق بالعمليات السياسية قبل إجراء انتخابات عام ٢٠٢٠.

والنقطة الثانية تتعلق بالحالة الأمنية، التي ما زالت، لسوء الطالع وبطبيعة الحال، تحدياً كبيراً على الرغم من التقدم الكبير المحرز في قطاع الأمن. إننا نشعر بالحزن وبالصدمة على نحو خاص إزاء الأنباء التي تفيد بأن الناشطة في المجتمع المدني والدبلوماسية السابق أمان قد قُتلت أمس بالقرب من مطار مقديشو. وأتقدم بتعازينا إلى أسرتها وإلى شعب الصومال. والتذكرة الأخرى بالحالة الأمنية الصعبة هي استهداف مجمع الأمم المتحدة مرة أخرى في الشهر الماضي فقط لهجوم بقذائف الهاون نفذته حركة الشباب، مما يذكرنا بأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى السلطات الصومالية بغية مكافحة حركة الشباب، وإسهامهما في الأمن والاستقرار، لا يزالان حاسمين تماماً.

وأخيراً، أود أن أقول كلمة عن الحالة الإنسانية الراهنة. إن ألمانيا لا تزال تشعر ببالغ القلق إزاء هذه الحالة وأثرها على المدنيين. فالجفاف والفيضانات، بالإضافة إلى التحديات القائمة، عبء ثقيل جداً على المجتمع الصومالي. وينبغي أن نواصل على وجه الاستعجال الجهود الحالية لمعالجة تزايد انعدام

و ٢٠٢١، فضلاً عن الإصلاحات التشريعية المتعلقة بقانون الأحزاب السياسية ومشروع قانون الانتخابات وعملية مراجعة الدستور.

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب إيلاء أقصى أولوية للتعاون السياسي البناء بين الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الاتحادية الأعضاء. وللأسف، لم نشهد تقدماً كافياً منذ انعقاد منتدى الشراكة المعني بالصومال، ونعتقد أنه ينبغي استئناف الاجتماعات التنسيقية بسرعة وأن تُعقد بانتظام من أجل حل المسائل المتعلقة.

وإذ أنتقل للحديث عن الانتخابات - وهي أول انتخابات ديمقراطية منذ عام ١٩٦٩، كما ذكرنا مقدّم الإحاطات - تشدد ألمانيا على أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ أمر أساسي تماماً؛ ومن الواضح أن هذا يشكل إحدى أهم المهام المقبلة للحكومة الصومالية. فالصوماليون يستحقون أن يصوتوا في المواعيد المحددة في انتخابات على أساس مبدأ صوت واحد للشخص الواحد. واعتقد أنه لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية إجراء الانتخابات على أساس مبدأ صوت واحد للشخص الواحد. وحيث أن نماذج تقاسم السلطة الراهنة قبل إجراء الانتخابات الديمقراطية المقبلة تستبعد إلى حد كبير المرأة وبعض الفئات المهمشة، فإننا نرى أن هذه الانتخابات التي ستجرى على أساس صوت واحد للشخص الواحد تكتسي أهمية بالغة.

ولكي يصبح هذا الأمر حقيقة واقعة، لا بد من استيفاء شرطين: أولاً، الإسراع باعتماد القانون الانتخابي قبل نهاية العام، أي خلال خمسة أسابيع، وثانياً، التوصل إلى توافق واسع في الآراء بين مختلف الانتماءات السياسية بشأن طرائق تنفيذه. وأود أن أقول كذلك أننا نعلق أهمية كبرى على الدور الحيوي الذي تؤديه اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وقد دعمت ألمانيا اللجنة المالية ونود أن نؤكد لها دعمنا السياسي المستمر

ويرحب وفد بلدي بالجهود التوعوية التي تبذلها قيادة الحكومة الاتحادية، بما في ذلك اجتماع أمس بين الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو وأسلافه. كما نؤيد الدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تعزيز تسوية سياسية شاملة بقيادة الحكومة الصومالية. ولا بد من إنهاء المأزق السياسي للتعجيل بإحراز التقدم على جبهات عديدة ولكفالة الوفاء بالجدول الزمني المتفق عليها، بما في ذلك ما يتعلق بالأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات شاملة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ واعتماد قانون انتخابي قبل نهاية العام. ويشعر وفدي بالسرور إزاء بعض التطورات المشجعة، بما في ذلك المصادقة على مشاريع القوانين المتعلقة بلجنة مكافحة الفساد وإدارة الإيرادات.

ثانياً، إننا نشعر بالقلق الشديد إزاء التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب، بما في ذلك زيادة استخدامها للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتعزيز قدرتها على توليد الإيرادات. ويدين وفد بلدي جميع الهجمات التي نفذتها حركة الشباب مؤخراً، بما في ذلك الهجمات بمدافع الهاون على مجمعي الأمم المتحدة وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. ونرحب بالمكاسب التي تحققت من خلال العمليات المشتركة بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال في منطقة شيبلي السفلى دعماً للخطة الانتقالية، بما في ذلك الاستيلاء على المدن التي كانت سابقاً تحت سيطرة حركة الشباب. ولن نبالغ مهما قلنا في التشديد على أهمية تعزيز التنسيق والدعم للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المسترجعة. وثبت تقرير الأمين العام (S/2019/884) أن الجيش الوطني الصومالي يواجه صعوبات لتحقيق هدفه فيما يتعلق بتشكيل القوات. إن خطة إعادة تشكيل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال يجب أن تأخذ في الحسبان ذلك التحدي والتقييم

الأمن الغذائي. ونود أن نشجع الشركاء على مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة تلك العلاقة. فالآثار المتفاقمة لتغير المناخ على الحالة الإنسانية في الصومال وكيان الدولة الهش تبين بوضوح التحديات التي يشكلها تغير المناخ على الاستقرار والأمن الإقليميين، ونرى أن الوقت قد حان لكي يراعي المجلس على النحو الواجب تغير المناخ بوصفه أحد العوامل المهمة فيما يتعلق بالسلام والأمن.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه سؤالاً للسيدة إبراهيم، رئيسة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. إنني مهتم بآرائها بشأن مسألة معينة تتصل بالانتخابات المقبلة. وبالنظر إلى كثرة التحديات، يبدو أن معظم الشركاء والخبراء يوافقون على أن عملية التسجيل الورقي تبدو عملية في هذه المرحلة أكثر من العملية البيومترية، ويهمني كثيراً أن أعرف ما إذا كانت توافق على هذا التقييم وكيف تعزم التصرف في المستقبل.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أعرب عن تعازينا لأسرة آلماس علمان وللشعب الصومالي. نغمد الله برحمته. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لجميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة. يشدد بياني اليوم على ثلاث مسائل - الحالات السياسية والأمنية والإنسانية.

فيما يتعلق بالمسألة الأولى، رحبنا بعقد منتدى الشراكة المعني بالصومال. وقد حدد إطار المسألة المتبادلة المتفق عليه في المنتدى الالتزامات ذات الأولوية بالنسبة للصومال والشركاء الدوليين من الآن وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ في مجالات السياسة الشاملة للجميع والأمن والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتلك الخطة الطموحة لا تتطلب الدعم المتواصل من المجتمع الدولي فحسب، بل أيضاً التعاون القوي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. ويجب على الطرفين الشروع في حوار بناء من أجل حل جميع خلافاتهما العالقة بالطرق السلمية.

وتؤيد روسيا جهود مقديشو الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي المحلي. ونلتزم بالعمل بجد في مجلس الأمن بغية تيسير إيجاد حل للأزمة في الصومال مع الحفاظ على وحدته وسلامته الإقليمية. ونلاحظ أهمية الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في الفترة ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ لتعزيز كيان الدولة الصومالية. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات الصومالية للتحضير لهذا الحدث التاريخي بكل معنى الكلمة، بإجراء تصويت شعبي على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، للمرة الأولى في ٥٠ سنة. إن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في الصومال تؤدي وظائفها الآن بسلاسة، وقد أنشئت فرقة العمل الانتخابية الوطنية المعنية بالأمن بدعم من الشركاء الدوليين. ونرى أن الخطوات المنطقية التالية هي سن قانون انتخابي والقيام بالتعديلات الدستورية اللازمة. وفي هذا الصدد، رحبنا بالتزام مقديشو، الذي تأكد في منتدى الشراكة المعني بالصومال الذي عُقد في بداية تشرين الأول/أكتوبر، بالوفاء بالمواعيد النهائية لهذه المساعي. ونأمل أن تتواصل هذه العملية وفقا للخطة.

ولا تزال الحالة في الصومال شديدة التقلب. وتواصل الحكومة الاتحادية التصدي لمختلف التحديات، بما في ذلك ضرورة استعادة مؤسسات الدولة وإقامة حوار بين المركز والمناطق وفيما بين المناطق نفسها. وندعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى حفظ التوازن في المصالح بين جميع العشائر. ونرى أن الإنذارات النهائية التي تصدرها الولايات الاتحادية فيما يتعلق بمقديشو وعدم التزامها بالتعاون البناء بالإضافة إلى النزاعات بين الأقاليم تهدد جميعا بتصاعد الاتجاهات اللامركزية. ويعرقل ذلك الحوار الوطني ويجعل صعبا تنظيم الجهود الجماعية في المسائل الرئيسية المتعلقة ببرنامج العمل المحلي في الصومال. ونحن مسرورون للنتائج التي حققتها الحكومة الاتحادية في عمليات المصالحة في غالمودوغ وولايات جنوب غرب الصومال. وينبغي مواصلة تعزيز

المشترك للتهديدات، تمشيا مع القرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩). ويدعو وفد بلدي إلى تسريع وتنسيق المساعدة الدولية بغية دعم تشكيل القوات وبناء قوة أمن صومالية مدربة ومجهزة جيدا ستكون قادرة في نهاية المطاف على تولي المسؤوليات الأمنية.

وأخيرا، يجب ألا ننسى أن الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في الصومال تجري على خلفية حالة إنسانية مثيرة للقلق. ففي عام ٢٠١٩ وحده، سُرد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص بسبب الجفاف والنزاع، علاوة على ٢,٦ مليون شخص من الأشخاص المشردين داخليا. كما تسببت الفيضانات الأخيرة في تشريد عشرات الآلاف من الناس. وعموما، يعاني ٢,١ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن المؤسف استمرار الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وعرقلة عملهم في الصومال، مما يزيد من تفاقم البيئة التشغيلية الصعبة والخطيرة بالفعل. ويشدد وفد بلدي على ضرورة حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويدعو إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وبدون عراقيل.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالحكومة الاتحادية على إظهارها للقيادة والتصميم في تنفيذ برنامجها الإصلاحي، التي بدأت بعض جوانبه تؤتي ثمارها. وأود أن أؤكد احترام إندونيسيا لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية مشيدا بإشادة كبيرة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وجميع الجهات الفاعلة التي تعمل على تحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

السيد ريبكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام جيمس سوان على إحاطته الشاملة بشأن التطورات في الصومال. كما نشكر مقدمي الإحاطات الآخرين على المعلومات التي وافونا بها. وننضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تعازينا بشأن الوفاة المأساوية للسيدة آلماس علمان.

الأمن الوطنية الصومالية في كفاحها ضد حركة الشباب. وأعرب عن عميق امتناني لمقدمي الإحاطات من ممثلي المجتمع المدني.

وأود أن أشاطر الآخرين أيضا في الإعراب عن تعازي المملكة المتحدة إلى أسرة السيدة ألماس علمان العاملة في مجال تقديم المعونة ومناصرة الناجيات من العنف الجنسي في الصومال التي قتلت بشكل مأساوي بالأمس. وكما ذكر آخرون، فقد كانت شقيقتها إلواد هنا في المجلس قبل يومين فقط خلال اجتماعنا بشأن أهمية السلام والمصالحة (انظر S/PV.8668). ونعرب عن خالص مواساتنا وتعازينا إلى أسرتهما.

وسأتوخى الإيجاز ما دام الكثير من الزملاء قد لفتوا الانتباه إلى النقاط التي أردت التحدث عنها. ونشعر بالقلق الشديد من الفيضانات والضرر الذي ألحقته بالسكان ونزوحهم بسببها. وندعم الصومال في جهود الإغاثة عن طريق توفير مياه الشرب والنظافة والخدمات الصحية. وسنظل أصدقاء للصومال في ذلك الصدد. ونأمل أن تواصل الدول الأعضاء تقديم التمويل الإنساني بشكل مستمر.

وما يرحنا نراقب منتدى الشراكة المعني بالصومال عن كثب ونأمل أن يعمل الآن على نحو وثيق مع المجتمع الدولي لتنفيذ الأهداف العظمى المتفق عليها. ويربو إجمالي إنفاق المملكة المتحدة في العام القادم في الصومال على ٤٠٠ مليون دولار. وعليه، نأمل في الوفاء بالتعهدات التي أعلن عنها الصومال بشأن تخفيف عبء الديون وإصلاح القطاع الأمني والعمليات الناشئة عن تشكيل القوات والقانون الانتخابي ومراجعة الدستور. ونشيد بصمود الصومال إلى استئناف التعاون التام مع المؤسسات المالية الدولية، ونأمل في إحراز مزيد من التقدم في ذلك الصدد. واعتقد أنه جرت مناقشات إيجابية مؤخرا بين وزراء المالية في الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية مما يدل على إمكانية هذا التعاون. وأود أن أركز ملاحظاتي على الانتخابات. فقد وصلنا إلى منعطف حاسم. وطالب مواطنو الصومال كما سمعنا من

ذلك النجاح. وندعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى بناء الجسور مع السلطات في جوبالاند وبونتلاندا.

ويساورنا القلق من ازدياد نشاط حركة الشباب التي تؤدي إلى زيادة الخسائر في الأرواح بين المدنيين وأفراد الجيش الوطني الصومالي وموظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بمن فيهم الخبراء الأجانب. ونرى أن بعثة الاتحاد الأفريقي عنصر أساسي في مكافحة حركة الشباب، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التدابير المتفق عليها لبناء قدرات الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي. ولئن كان من الواضح أنه لن يستمر بقاء حفظة السلام الأفارقة في الصومال إلى أجل غير مسمى، ينبغي أن ينفذ خفض قوام البعثة على مراحل استنادا إلى مستوى استعداد الجيش الوطني الصومالي لتحمل المسؤولية عن توفير الأمن للدولة والمواطنين على السواء. ونظرا لصعوبة الوضع الإنساني في الصومال، سيواصل الاتحاد الروسي تقديم المعونة إلى الصومال واللاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة من خلال التبرعات المخصصة المقدمة إلى برنامج الأغذية العالمي ذات الصلة. وسواصل أيضا توفير التدريب للموظفين المدنيين الصوماليين.

وختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى أن السبيل الوحيد للتصدي بفعالية لجميع هذه التحديات هو الاحترام الصارم لسيادة الصومال وعدم تدخل الجهات الفاعلة الخارجية في شؤونه الداخلية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أشكر الممثل الخاص على إحاطته وما يبذله من جهد هو وفريقه في الميدان. وأشكر أيضا زميلنا الذي يشاركنا عبر الشاشة على العمل العظيم الذي تؤديه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتضحيات البلدان المساهمة بقوات في البعثة، فضلا عن قوات

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

ونستمع إلى الممثل الخاص أثناء المشاورات، بيد أن ممثل ألمانيا طرح سؤالاً على السيدة إبراهيم عن الانتخابات، وأعطيتها الكلمة للإجابة عنه.

السيدة إبراهيم (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تعازيهم لأسرة السيدة ألماس وعلمان. وأعلم أن لتلك الأسرة تاريخاً من العمل لأجل السلام. فقد كان والدها الذي أتيت لي الفرصة للعمل معه شخصاً رائعاً وعملاً من أجل السلام، بينما تؤدي والدتها أيضاً عملاً هائلاً في بناء السلام. وإنها لمأساة وكرثة أن يشهد الصومال حتى الآن مثل هذه الخسائر في مواطنيه الذين يتفانون في العمل لأجل تحقيق السلام والاستقرار في بلدهم. ولقد فقدت كثيرين منهم. ولم تكن السيدة علمان فقدنا الوحيد وما لم نسع إلى وضع حد لذلك فسوف نفقد الكثيرين من أمثالها. فأنا نفسي ضحية لتلك الخسائر لأن زوجي الذي كان يعمل من أجل السلام والتنمية لقي حتفه أيضاً. ولست وحدي في ذلك لأن هناك كثيرات غيري أيضاً فقدن أزواجهن. ومع ذلك، يجب علينا أن نواصل العمل معاً لأجل التغلب على مشاكلنا وبناء الصومال وتوطيد دولته. وسيكتب لنا النصر إن ثابرن في طريقنا هذا.

وأود الآن الإجابة عن الأسئلة. أولاً، هناك عدة أسباب تبرر أهمية ضمان الصوت واحد للشخص الواحد في الانتخابات الصومالية خلافاً للنموذج العشائري. وإلا سيزداد الفساد سوءاً إن عدنا إلى أساليب الاختيار التي دأبنا على استخدامها. يتحدث بعض السياسيين عن انتخابات عام ٢٠١٦ المحسنة. ونقول إنها تحسنت من ناحية الفساد لأنه كان هناك قدر كبير من شراء الأصوات والفساد. لذلك لا تزال حالة الفساد باقية في الصومال.

وثمة مسألة أخرى هي إمكانية أن يصبح أفراد حركة الشباب جزءاً من البرلمانيين لأن حركة الشباب ما فتئت تطلب

السيد المعلم بأن يكون هناك صوت واحد للشخص الواحد في انتخابات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ومن الأهمية بمكان ضمان عدم الإبطاء في إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وتتسم بالمصداقية والشفافية في اتساق مع الدستور المؤقت، كما سمعنا من الممثل الخاص. تحديداً وكما قال الممثل الخاص، فإننا نتفق على وجوب سن تشريع لنموذج انتخابي معقول وقابل للتنفيذ بحلول نهاية هذا العام. وهو ما أتفق عليه في منتدى الشراكة المعني بالصومال. ونحن بحاجة أيضاً إلى تعديل قانون الأحزاب السياسية. ونعتقد أنه يجب أن تستند هذه القوانين إلى توافق آراء وطني واسع النطاق وأن تتفق عليها الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية.

وإن من دواعي سروري أن كثيراً من الزملاء قد لفتوا الانتباه إلى مسألة المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في جميع المراحل. وذلك أمر هام نرى نحن أيضاً أهميته جنباً إلى جنب مع حرية وسائط الإعلام بوصفها حجر زاوية حيوي آخر لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. وننضم إلى الآخرين في الدعوة إلى استمرار الحوار والتعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية. ولن يكون ذلك عنصراً مساعداً للانتخابات فحسب بل يساعد أيضاً في إكمال المسيرة نحو التخفيف من عبء الديون. ونحث جميع الأطراف على المشاركة في حوار لتسوية الوضع في جوبالاند وإحراز تقدم في جهود المصالحة وتنظيم الانتخابات الإقليمية في غلمودوغ.

وإن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ودولهما الأعضاء فضلاً عن الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في الصومال. بيد أنه يجب أن تنبع مبادرة الحوار من القادة الصوماليين على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. ولكي أنتهي من حيث بدأت، أؤكد أن هناك مهمة هائلة ينبغي القيام بها في السنوات المقبلة القادمة: الانتقال الأمني بقيادة صومالية. وكما قلت، ينبغي التنويه بالتزام الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الوطنية الصومالية وسنواصل دعم ذلك.

الأعضاء في الاتحاد والتقينا بجميع القادة وجميع قطاعات المجتمع المدني. واجتمعنا بالنساء والشباب على نحو منفصل، وكذلك بالشيوخ. كل الصوماليين قالوا إنهم لا يثقون بقطعة من الورق. فكيف يمكن أن نعتد شيئاً لا يريده الشعب؟

وحيثما عدنا، قررنا أن ندرس أي نوع من النظام البيومتري سيكون ممكناً لنا من الناحية الاقتصادية وأيضاً من الناحية التقنية. وقد زدنا الفريق المتكامل لدعم الانتخابات وفرفته الإبداعية بالخبراء الأكثر دراية بعمليات الانتخابات. جلسنا معاً عدة مرات وناقشنا نوع النظام البيومتري الذي علينا أن نختاره. وقد قدموا لنا أنواعاً مختلفة من النظم البيومترية، التي درسناها الواحد تلو الآخر. إننا لم نختَر النظام الأكثر تكلفة أو الأكثر تعقيداً من الناحية التكنولوجية بل الأبسط، وهو النقاط صورة حتى يتسنى لنا معرفة من يقوم بالتصويت. ذلك هو النظام البيومتري الذي نستخدمه، وهو ما يريده الصوماليون. لماذا يسأل بعض الشركاء الدوليون الآن لماذا لا نستخدم الورق. لماذا لم يطرحوا السؤال قبل عامين عندما وافقت اللجنة عليه. لقد وافقت اللجنة عليه قبل سنتين. وقد درسناه ونعرف ما يصلح للصوماليين.

وفيما يتعلق بطرائق الانتخابات، أعتقد أن الولايات الاتحادية الأعضاء والحكومة الاتحادية توجهوا إلى بيدواه في تموز/يوليه ٢٠٠٠ وخرجوا بالطرائق التي قرروا اتباعها. ثم نوقشت من جانب وزارة الداخلية، التي كانت تُعدّ مشروع القانون الانتخابي وأدرجت الطرائق فيه. إن اختيار الطرائق يعتمد الآن على البرلمان. وهذا لا يعني العودة إلى الولايات الاتحادية الأعضاء أو المجتمع المدني. فقد نوقشت وأُتفق عليها وتم التوقيع عليها. والأمر الآن بيد البرلمان في القانون الانتخابي. لذا نحن ننتظر القانون الانتخابي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة إبراهيم على التوضيحات التي قدمتها.

من الزعماء القبليين الاجتماع في الآونة الأخيرة في المناطق التي تسيطر عليها وتوفر لهم التدريب والتوجيه، وترشدتهم فيما يتعلق بمن ينبغي أن يرشحوا وينتخبوا. وهذا خطر كبير.

استبعاد النساء والأقليات هو مسألة أخرى. فإذا عدنا إلى انتخاب قائم على العشيرة فلن تكون للمرأة أي فرصة. قبل أسبوعين، كان هناك اجتماع تشاوري مع العلماء أو الشيوخ. وكان رأيهم استبعاد مشاركة المرأة في البرلمان أو المجلس الوزاري. لهذا نحتاج إلى انتخابات يكون فيها للشخص الواحد صوت واحد لإتاحة الفرصة للنساء والأقليات والفئات المهمشة.

وتتعلق المسألة الأخرى بالسبب الذي يجعلها انتخابات غير ورقية مقابل انتخابات قائمة على نظام بيومتري. أولاً، لا يوجد إحصاء رسمي للسكان في الصومال. ولا أحد يعرف كم عدد الأشخاص الذين يمكنهم التصويت. كما أن الحرب كانت دائرة بين الصوماليين، أو القتال بين العشائر. ولا أحد يثق بالآخر. كل عشيرة تقول إن لها أغلبية وأنها يجب أن تأخذ عدداً من المقاعد أكبر من الآخرين. فكيف يمكن توضيح ذلك؟ سيكون ذلك صعباً.

وثمة مسألة أخرى هي أن معظم الصوماليين يحملون نفس الاسم. يدعى العديد من الناس محمد ومحمد علي وما إلى ذلك، وليس هناك أي بطاقة هوية تحمل صورة شخصية، بما أنه ليس لدينا تعداد سكاني. فكيف يمكن لنا التمييز بين الناس؟ كيف يمكن القول إن هذا هو محمد وذاك أيضاً محمد إذا لم يكن ثمة ما يمكن الاستناد إليه حقاً؟

لكن الأهم من ذلك أن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والأمم المتحدة قد عقدتا اجتماعاً، قبل عامين، مع منظمة دولية تدعمها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وأجرينا معاً دراسة جدوى استناداً إلى الانتخابات، وما إذا كان الناس يريدون انتخابات، وإذا كانت هنالك انتخابات فما مدى جودة تسجيل الناخبين التي يريدونها. وذهبنا إلى جميع الولايات

وأعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

في وجه الأحداث المناخية، من الجفاف والفيضانات على حدّ سواء، مع تحسين الخدمات الاجتماعية لجميع الصوماليين.

هذه خطة إصلاح جريئة غير أن الحكومة الاتحادية ملتزمة التزاماً تاماً بتحقيق ذلك بدعم من شركائنا. ونحثّ جميع الشركاء على مضاعفة جهودهم لمساعدتنا على تحقيق هذه الأهداف ومواءمة الدعم الذي يقدمونه مع هذه الأولويات المتفق عليها. تسلم حكومة الصومال الاتحادية بأن أهدافنا لن تتحقق دون التعاون والمشاركة من جانب الولايات الاتحادية الأعضاء. وهي عنصر حيوي من عناصر الحوكمة في الصومال. ومن الضروري أن نعمل في شراكة من أجل المصلحة الوطنية.

يشارك الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو وحكومة الصومال الاتحادية حالياً في حوار مع جميع الولايات الاتحادية الأعضاء ويتوقعون التوصل إلى مخطط متفق عليه للنهوض بالمصالح الوطنية للصومال. ونحن ملتزمون بكفالة أن تضطلع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد بدورها ونحثّ شركاءنا على دعمنا في محاسبة قيادة كل ولاية من الولايات الأعضاء والإسهام في بناء صومال المستقبل لا صومال الماضي.

وهذا يعني الاضطلاع بجهود المصالحة الحقيقية وإجراء انتخابات نزيهة وشفافة وشاملة للجميع، لا على المستوى الاتحادي فحسب بل أيضاً على صعيد الولايات الاتحادية الأعضاء. وعندما لا تفي العملية الانتخابية بتلك المعايير، فإن حكومة الصومال الاتحادية لن تعترف بالنتائج، وندعو شركاءنا إلى أن يفعلوا الشيء نفسه.

ونعمل من أجل التغلب على الممارسات السابقة المتمثلة في التدخل في الانتخابات والتأثير على الهيئات المستقلة التي تم تعيينها لإدارة الانتخابات. لذلك، وعلى الرغم من الخلافات السياسية الجارية، فإننا ندعو شركاءنا إلى مواصلة دعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عموماً، بما في ذلك من الناحيتين

السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير الحكومة الاتحادية لمقدمي الإحاطات - السفير سوان، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد ماديبرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسيدة حليلة إبراهيم، رئيسة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ والسيد عثمان معلم، المدير التنفيذي لشبكة الصومال لتنمية الشباب.

إن رؤاهم، مجتمعة، تعطينا لمحة عامة عن التقدم الكبير الذي يواصل الصومال إحرازه، ويسهم عملهم في رؤية مستقبل الصومال التي حددت بوضوح على يد حكومة الصومال الاتحادية. وقد أقرت هذه الرؤية وتلقّت دعماً قوياً في منتدى الشراكة المعني بالصومال، الذي عقدته حكومة الصومال الاتحادية مع شركائها في مقديشو يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وكان المنتدى فرصة هامة لتضع الحكومة الاتحادية خططها للإصلاح وإحراز تقدم كبير تحقق بالفعل وتأمين الدعم المقدم من الشركاء للتحديات المتبقية.

ولدينا الآن توجه متفق عليه للسنة القادمة وأولويات الصومال واضحة للغاية. ونعزم أن نختتم عملية مراجعة الدستور ومواصلة الأعمال التحضيرية من أجل إجراء انتخابات يكون فيها للشخص الواحد صوت واحد في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، فإننا نهزم حركة الشباب الإرهابية من خلال العمليات الهجومية التي يقودها الجيش الوطني الصومالي، فيما نعزز مؤسساتنا وعملياتنا الأمنية لتدعم قواتنا الأمنية وتحمي شعبنا وأراضينا.

إننا أقرب بخطوة من تحقيق نقاطنا المرجعية الطموحة في الاجتماع الرابع للبرنامج الذي يرصده خبراء صندوق النقد الدولي في أوائل العام المقبل. ونواصل بناء قدرة الصومال على الصمود

كما يواصل الصومال اتخاذ خطوات كبيرة في تعزيز الأمن. فقد استمرت العمليات في منطقة شيبلي السفلى من أجل حماية مقديشو بشكل أفضل، وتشكل جزءا من خطة الأمن الاستراتيجية في مقديشو. واستطاع الجيش الوطني الصومالي، للمرة الأولى، الحفاظ على مواقعه وإحراز النجاح في صد الهجمات التي تشنها حركة الشباب. ونشيد بالاتحاد الأفريقي وزملائنا من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال الذين يقاتلون إلى جانب قوات الأمن الصومالية، ونتقدم بخالص الشكر إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة، التي تظهر تضامنها كل يوم في كفاحنا ضد الإرهاب. وثمة خطوة هامة أخرى في ذلك الاتجاه تمثلت في اعتماد مشروع قانون مكافحة الفساد، والذي وقعه الرئيس فرماجو في أيلول/سبتمبر ليصبح قانونا. وهذا يشكل جزءا من مجموعة أكبر من الإصلاحات التي تهدف إلى التصدي للفساد وضمان عدم تحويل وجهة الأموال عن الأولويات الوطنية الملحة.

ومن أجل تمويل تلك الأولويات، وافق مجلس الوزراء، في تشرين الأول/أكتوبر، على ميزانية قيمتها ٣٥٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وقد حدثت هذه الزيادة في الإيرادات بفضل الإصلاح المالي والشعب الصومالي الذي عمل مع الحكومة لجمع الضرائب. وسيتم تمويل ٥٥ في المائة من الميزانية من مصادر إيرادات داخلية، بينما سيتم تمويل العجز من خلال الدعم المقدم من المانحين، الأمر الذي يمثل خطوة هامة أخرى على طريق الصومال نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي. ومع البناء على تلك الإصلاحات، فإننا نعمل بثبات للتوصل إلى نقطة اتخاذ القرار بشأن تخفيف عبء الديون في عام ٢٠٢٠، ونعول على جميع شركائنا لدعمنا في تحقيق هذا الإنجاز الهام بالنسبة للصومال.

وبالرغم من الجهود النشطة التي نبذلها، لا يزال الصومال يواجه تحديات كبيرة، ولعل أكثرها هو ما يواجهه من ظواهر مناخية قاسية. فالأمطار التي شهدناها في مختلف أنحاء وسط

التقنية والمالية، بغية تنفيذ المعايير الحاسمة المتفق عليها، مثل تسجيل الناجحين، ومن ثم المضي خطوة أخرى نحو الوفاء بوعد إجراء الانتخابات في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

ومن أجل بناء الثقة في الحكومة، يجب أن نصل بالحكومة الاتحادية والحكومات على مستوى الولايات إلى معايير سلوك أعلى مما كانت عليه في الماضي. فاللجوء مجددا إلى السبل القديمة والمدمرة لا مكان له بالتأكيد في مستقبل الصومال المشرق. إننا نحرز تقدما كبيرا في إرساء الأسس لحكومة أكثر شمولاً وشفافية. وفي غلمودوغ، تجري جهود المصالحة، ونعمل مع جميع الجهات المعنية لضمان أن يتم تمثيل المجتمعات المحلية تمثيلاً عادلاً، وأنه يمكن إجراء الانتخابات في ظل إدارة موحدة لغلمودوغ.

وفي جوبالاند، تعمل حكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي مع جميع الجهات المعنية، بمن فيهم أعضاء السلطات المحلية، بغية إيجاد سبيل للمضي قدماً ومنح أهالي جوبالاند نفس الفرص المتمثلة في وجود إدارة حكومية شاملة للجميع وتطلعية. وتواصل حكومة الصومال الاتحادية الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠. وتحقيقاً لذلك الهدف، فإن منتدى الشراكة المعني بالصومال ملتزم بإصدار القانون الانتخابي بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، والانتهاء من مراجعة الدستور بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠. فبالأمس تحديدًا، اجتمع الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو مع اثنين من رؤساء الصومال السابقين، وهما فخامة شيخ شريف أحمد، وفخامة حسن شيخ محمود. كما سيجتمع الرئيس مع جميع الأحزاب السياسية الأخرى وزعماء المعارضة السلمية يوم السبت المقبل. وتبعث وحدة الهدف والقيادة التي أبادها الرئيس محمد فرماجو بعقد الاجتماع مع الرئيسين السابقين للدولة وغيرهما من زعماء المعارضة بإشارة قوية على التزام الصومال بإجراء انتخابات ديمقراطية تاريخية حقا في العام المقبل.

وقد حدد مقدمو الإحاطات اليوم كيف يحدث هذا التغيير على أرض الواقع. ونحن ندرك أنه قد ينظر إلى التغيير على أنه لا يحدث بسرعة كافية أو بصورة عاجلة بما فيه الكفاية، وذلك نظرا لاستمرار وجود العديد من العقبات. ولكن مع الالتزام القوي للحكومة الاتحادية وشعب الصومال واستمرار دعم شركائنا، سنستمر في التغلب عليها خطوة بخطوة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

وجنوب الصومال خلفت الدمار والخراب لمئات الآلاف من الأشخاص. واستجابت حكومة الصومال الاتحادية بتقديم الدعم في حالات الطوارئ وجهود الإغاثة، وفي نفس الوقت نضع تدابير ستمكن الصومال من بناء القدرة على التكيف من أجل تحسين التعامل مع الأحداث المقبلة من هذا النوع. وتعد البنية التحتية، وإدارة المياه، وإدارة اقتصاد المياه من العناصر الحاسمة في هذه الاستراتيجية، وحكومة الصومال الاتحادية ملتزمة ليس فقط بتلبية الاحتياجات العاجلة للمتضررين من الفيضانات، بل واحتياجات الصومال الطويلة الأجل في التعامل مع الظواهر المناخية القاسية في المستقبل. ولذلك، فإننا نؤكد على أهمية العلاقة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية.

وفي الختام، ثمة تغيير مستدام كبير يحدث بوتيرة مطردة لإحراز تقدم تدريجي، ولا سيما في العملية المعقدة لبناء الدولة.